وزارة التخطيط والتعاون الدولي

MINISTRY OF PLANNING AND INTERNATIONAL COOPERATOPN

التقرير الوطني الطوعي الأول 2024م عن أهداف التنمية المستدامة 2030

2024

محتويات العرض

الاطار العام للتقرير (لماذا التقرير، أهداف التقرير، منهجية اعداد التقرير، الشركاء الداعمون، التحديات في اعداد التقرير)	8-3
السياق العام في اليمن واستعادة مسار التنمية (1. الوضع السياسي 2. الوضع الاقتصادي، 3. التعافي الاقتصادي، 4. الوضع الاجتماعي والإنساني، 5. الوضع المؤسسي وحوكمة عمل الحكومة)	28-9
مستوى التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأهداف (1 – 17)	75 - 29
الاحتياجات التمويلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة	76
الرسائل الرئيسية للتقرير الوطني	78 - 77

لماذا التقرير

01 تأكيد التزام اليمن بالسير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة كغيرها من الدول وعدم تخلفها عن الركب في المضي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

02 الحاجة إلى معرفة خط الاساس واين يقف اليمن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبالتالي تحديد الفجوات والفرص الممكنة لإحداث تقدم نوعي في بعض الاهداف والغايات.

03 تشخيص التحديات الرئيسية وتحديد اولويات التدخل على مستوى كل هدف من أهداف التنمية المستدامة على النحو الذي يسرع في الإنجاز.

04 الحاجة إلى تحليل قائم على الأدلة يساعد صانع القرار في بلورة الاستراتيجيات والسياسات والاصلاحات الاكثر نجاعة في احداث تقدم ملموس في اهداف التنمية المستدامة.

05 الحاجة إلى تعزيز الحوكمة والمساءلة والشفافية ومحاربة الفساد ورفع كفاءة وفاعلية المؤسسات العامة ولاسيما المالية والاقتصادية.

06 معرفة المسارات الاكثر فاعلية لتوجيه المساعدات الخارجية والدعم الدولي الى الجوانب الانمائية التي تحد من الفقر والبطالة وتخلق فرص اقتصادية مستدامة.

07 ضرورة تطوير اليات للمراقبة والمتابعة والتقييم لمتابعة تنفيذ أهداف وغايات التنمية المستدامة.

أهداف التقرير

1- تحديد الوضع الراهن لأهداف التنمية المستدامة وتشخيص التحديات الرئيسية والقيود التي تعيق التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحديد سبل التغلب عليها.

2- تقييم أثر الحرب والصراع والازمات على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

3- تحديد اليات وسبل الانتقال من الإغاثة إلى التعافي والتنمية وبناء السلام واستعادة مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

4- استكشاف فرص إحراز تقدم في تحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة وتحديد العوامل المسرعة في الانجاز ومن ذلك :-

- إعادة بناء وتطوير البنى المؤسسية الحكومية وفق أسس الحوكمة والمساءلة والشفافية ومحاربة الفساد.
- تعزيز التماسك الاجتماعي ومعالجة التشوهات والتصدعات في النسيج الاجتماعي وتوسيع دور السلطة المحلية في التنمية والاعمار.
- التحول من اقتصاد الحرب الى اقتصاد الاستقرار والتنمية وتوجيه الجهود والموارد إلى التنمية الاقتصادية وتنمية راس المال البشري.
- التحول الرقمي ورقمنة الاقتصاد والعمل المؤسسي وتعزيز اقتصاد المعرفة والاقتصاد الاخضر للحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية.

منهجية إعداد التقرير

- انتهج التقرير منهجية تشاركية واسعة من أصحاب المصلحة من الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمحافظات والمجتمعات المحلية ومجتمع المانحين.
- وترجمة لتلك المنهجية قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بإعداد إطار عام لإعداد التقرير الوطني الاول 2024 اشتمل على خلفية عامة عن أهداف التنمية المستدامة ومنهجية إعداد التقرير ومراحل الاعداد والخطة الزمنية بالإضافة إلى اقتراح تشكل اللجنة الاشرافية العليا للإشراف على إعداد التقرير الوطني الأول 2024 للتنمية المستدامة.
- كما تم عرض الاطار العام على مجلس الوزراء والذي وافق عليه وصدار قرار مجلس الوزراء رقم (25) لعام 2023 في جلسته (22) بتاريخ 2 ديسمبر 2023 بتشكيل لجنة اشرافية عليا برئاسة وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، تتولى متابعة التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والاشراف على إعداد التقرير الوطني الأول. وتم تشكيل فريق فني مساعد بقرار من وزير التخطيط والتعاون الدولي

منهجية إعداد التقرير - تابع

صدر قرار وزير التخطيط والتعاون الدولي لتشكيل الفريق الفني لمساعدة اللجنة الاشرافية العليا في إعداد التقرير وتتولى المهام الاتية:-

✓مساعدة اللجنة الاشرافية العليا في إعداد التقرير الوطني الاول .
✓جمع وتحليل البيانات الاحصائية وبناء مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.
✓تشخيص التحديات التي تعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة واقتراح التدخلات .
✓المشاركة في اللقاءات التشاورية مع أصحاب المصلحة ..
✓إعداد مسودة التقرير الوطني للتنمية المستدامة .
✓اي مهام من قبل اللجنة الشرافية العليا.

تتولى الجهات المعنية تشكيل فرق فنية فرعية لإعداد الاجزاء التي تخصها من أهداف التنمية المستدامة وفق هيكلية محددة تقوم على :

✓تحليل الوضع الراهن لكل هدف على حدة.
✓تحديد أبرز الجهود الحكومية وجهود المانحين التي بذلت خلال السنوات الماضية.
✓تشخيص التحديات التي تواجه تحقيق اهداف التنمية المستدامة مع التنسيق مع الجهات الاخرى التي لها علاقة مباشرة او غير مباشرة
✓مراعات التداخل والتكامل بين الاهداف والغايات وبالتالي تحديد التدخلات الاكثر تأثيرا في تحقيق الاهداف والتشابكات التي ينتجع عنها.
✓تحديد المبادرات التي ستتبناها الجهات المعنية للتقدم في تحقيق الاهداف في السنوات القادمة حتى عام 2030

تتولى وزارة التخطيط والتعاون الدولي عملية التواصل والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة خلال مرحلة اعداد التقرير، بالإضافة الى التواصل مع المانحين وترتيب اللقاءات التشاورية وخلافه.

- تنظيم عدد من اللقاءات التشاورية مع اصحاب المصلحة لتوسيع دائرة المشاركة.
- دراسة (زيارة ميدانية ان امكن) تجربة رائدة في الترتيبات المؤسسية و اعداد تقرير التنمية المستدامة بدعم من الاسكوا
- مراجعة التقرير في ضوء مخرجات اللقاء التشاوري ورفعه الى مجلس الوزراء للمناقشة والاقرار
- عرض ومناقشة التقرير في المنتدى السياسي الرفيع المستوى في نيويورك في عام 2024 .

الشركاء الداعمون

لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)

يتركز الدعم في تيسير بعض المشاورات والحوارات مع اصحاب المصلحة والاستفادة من قدرات الاسكوا الاحصائية في توفير بعض البيانات الاحصائية واعداد المؤشرات بالإضافة الى دعم برنامج توءمة مع احدى الدول العربية التي لها تجربة متميزة والمساعدة في مراجعة التقري والاعداد لعملية استعراض التقرير في المنتدى السياسي رفيع المستوى.

المنسق المقيم للأمم المتحدة والبرنامج الانمائي للأمم المتحدة (UNDP)

ويتركز الدعم في جوانب كثيرة منها توفير خبير دولي متخصص للعمل مع الفريق الفني لمراجعة التقرير وعمل السيناريوهات المختلفة وغيرها من الانشطة المتعلقة بإعداد التقرير بالإضافة إلى الدعم المالي في كل مراحل إعداد التقرير وكذلك تنسيق اللقاءات التشاورية مع اصحاب المصلحة والعمل خطوة بخطوة مع الفريق.

التحديات في إعداد التقرير

1. عدم توفر البيانات والمعلومات الاحصائية حيث توقف انتاج البيانات الاحصائية والمسوحات الميدانية منذ عام 2015 نظراً لظروف الصراع والحرب بالإضافة إلى الانقسام المؤسسي لجهاز الاحصاء وتعذر إجراء المسوحات في المناطق التي ليست تحت سيطرة الحكومة الشرعية،

2. صعوبة تركيب واحتساب المؤشرات الاحصائية نتيجة افتقار كوادر مكاتب الاحصاء والتخطيط في الجهات الحكومية إلى التدريب والتأهيل على اساليب العمل الاحصائي.

3. عدم توفر موارد مالية لتوفير مستلزمات العمل وتحفيز فرق العمل الفنية ورغم ذلك فقد عمل بجدية وتفاني باعتباره عملا وطنيا وبدون اي دعم

4. ضعف الوعي بأهداف التنمية المستدامة سواء لدى معظم الجهات الحكومية أو كذلك لدى القطاع الخاص والمجتمع المدني.

السياق العام في اليمن واستعادة مسار التنمية

نستعرض هنا السياق العام السياسي والاقتصادي والانساني والمؤسسي الذي مر ويمر به اليمن خلال العقد الماضي أبان التحولات التي شهدها اليمن والمنطقة والتي أدت إلى تراجع قدرة اليمن على تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 وأدت أيضا إلى تآكل المكاسب التنموية التي تحققت خلال مسيرة التنمية وبناء الدولة اليمنية، كما يستعرض فرص امكانية ايجاد بيئة تمكنيه ديناميكية لاستعادة مسار التنمية وتجاوز حالة الهشاشة والاختلالات التي خلفتها الحرب والصراع الذي لازال اليمن يشهد فصولة وتداعياته على كل أوجه الحياة والدولة والمجتمع.

1. الوضع السياسي

ابرز محطات الوضع السياسي

1.الاحتجاجات الشعبية (ثورة الربيع العربي) والمبادرة الخليجية 2011

2. الانقلاب الحوثي على الشرعية والمبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني 2014

3. اتفاق الرياض في 5 نوفمبر 2019

4. المشاورات وتشكيل المجلس الرئاسي (29مارس-7 ابريل 2022)

5. خطة السلام وجهود المبعوث الخاص للامينالعام للامم المتحدة

2 ـ الوضع الاقتصادي

القى الصراع والحرب الناتج عن الانقلاب الحوثي بظلاله وتداعياته السلبية على النشاط الاقتصادي ومعيشة السكان والاستقرار والسلام الاجتماعي. ويمكن الاشارة إلى بعض مؤشرات التدهور الذي لحق بالاقتصاد :

1.2 انكماش النشاط الاقتصادي : لقد شهد الاقتصاد تدهوراً متسارعاً في كافة جوانب النشاط الاقتصادي والمالي والنقدي والمعيشي، تتجلى أبرز مؤشراته في انكمش الاقتصاد بأكثر من 50% من الناتج المحلي الاجمالي وخسارة الاقتصاد حوالي 126 مليار دولار.

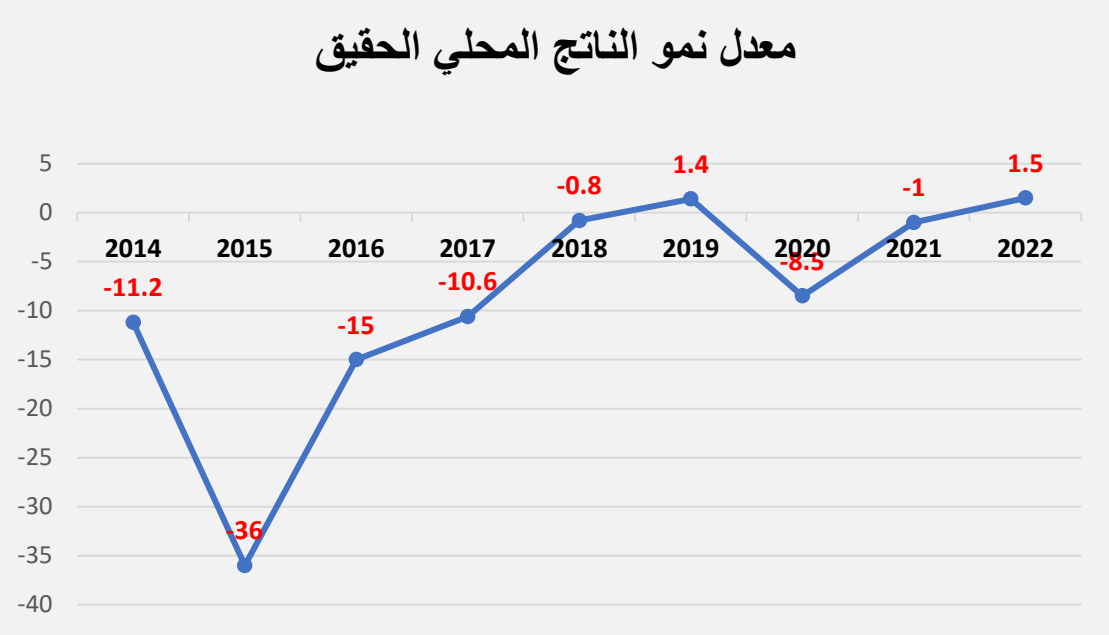

- تضرر قطاعات البنية التحتية مثل قطاع الكهرباء والطرق وخطوط النقل والموانئ والمطارات والجسور والمصانع والمنشئات التجارية لخسائر اقتصادية عالية التكلفة
- تضرر 49% من أصول قطاع الطاقة، وحوالي 38% من الأصول قطاعِ المياه والصرف الصحي،
- تعرضت حوالي 29% من إجمالي شبكة الطرق الداخلية لأضرار ;كلي او جزئي،
- تضرر 25% من الأصول الخاصة بقطاع الاتصالات
- التوقف شبه الكلي لاستخراج وتكرير وتصدير النفط والغاز
- صعوبة الوصول الى الخدمات المالية والمصرفية وتحويل الاموال من والى اليمن.

2.2 تدهور وضع المالية العامة :

- تراجعت الايرادات الضريبية والجمركية بأكثر من 30% وانخفض انتاج وتصدير النفط باكثر من 80% وارتفعت الديون المحلية نتيجة الاقتراض من البنك المركزي (طباعة العملة) لتمويل عجز الموازنة
- ارتفع عجز الموازنة إلى اكثر من 8% من الناتج المحلي فضلاً عن عجز المالية العامة عن دفع المرتبات بصورة منتظمة رغم تأكلها قيمتها الحقيقية والتي لم تعد تفي بالحد الأدنى من متطلبات المعيشة.
- توقف انتاج وتصدير النفط نتيجة الضربات الارهابية الحوثية بالطيران المسير على موانى تصدير النفط في ميناء الضبة والنشيمة في أكتوبر 2022 والذي يمثل 65% من الايرادات العامة.
- صعوبات بالغة في الوفا ء بالالتزامات بما فيها المرتبات. الجدير بالذكر أن اليمن تلقت منحة جديدة من المملكة العربية السعودي بمبلغ 1.2 مليار دولار دعماً مباشراً للموازنة العامة والحفاظ على الاستقرار الاقتصادى والمالي.

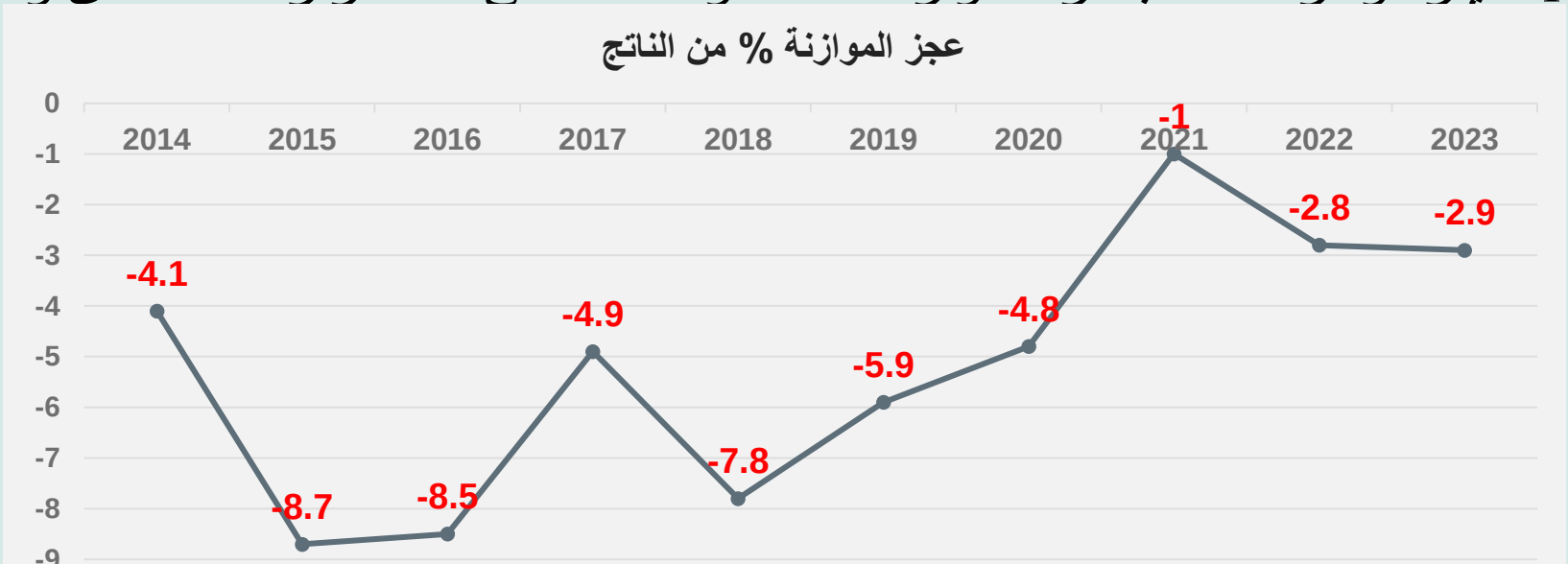

3.2 ضعف ادارة السياسة النقدية :

- يواجه البنك المركزي صعوبات وتحديات كبيرة في ادارة السياسة النقدية وتحقيق استقرار سعر صرف العملة الوطنية أمام الدولار نتيجة لتأكل الاحتياطي من النقد الاجنبي
- لعبت الودائع السعودية والاماراتية دورا كبيرا في الحفاظ على استقرار سعر الصرف للفترة الماضية
- تحدي تعزيز الرقابة على البنوك وتنظيم عمل شركات الصرافة والحد من المضاربة على تغيرات سعر الصرف.

4.2 كما اتسعت دائرة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية :

- تراجع نشاط القطاع الخاص وتراجع مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي
- خروج بعض الشركات الخاصة إلى الخارج بحثاً عن ملاذات آمنه للاستثمار
- التراجع العام في قدرة الاقتصاد على ايجاد فرص عمل جديده لاستيعاب العمالة الداخلة إلى سوق العمل،
- ارتفاع نسبة البطالة إلى أكثر من 35% وارتفاع نسبة الفقر إلى حوالي 80% من السكان..

3- التعافي الاقتصادي

1.3 الاجـل القصــير

يتطلب التركيز بصورة رئيسية على وقف التدهور في المؤشرات الاقتصادية ذات العلاقة المباشرة بحياة السكان، وتوفير الخدمات الاساسية الملبية لاحتياجات السكان

وضع خطة لإعادة بناء واعمار البنية التحتية كونها تمثل الأرضية اللازمة لاستعادة الثقة في الأداء الاقتصادي الكلي

تعزيز أداء السياسات المالية والنقدية. و توحيد سعر الصرف للعملة الوطنية، ووقف سياسة التمويل بالعجز، وتنمية الإيرادات العامة وانتظام دفع المرتبات لموظفي الخدمة المدنية

إعادة اعمار وترميم وتأهيل الاصول الانتاجية التي تضررت من الحرب وبالذات في مجالات الكهرباء، المياه، والتعليم، والصحة وجمع النفايات

تحسين خدمات البنية التحتية التي تخدم قطاعات الزراعة والأسماك كونها تخدم نسبة كبيرة من السكان (سكان الريف)، إلى جانب صيانة وإصلاح شبكة الطرقات عبر برامج الأشغال كثيفة العمالة كآلية فاعلة في إعادة تأهيل البنية التحتية والأصول المجتمعية كالطرق والمدارس وأنظمة الري

معالجة الدين العام الداخلي الذي بلغ 67.5% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2022. وكذلك الدين العام الخارجي

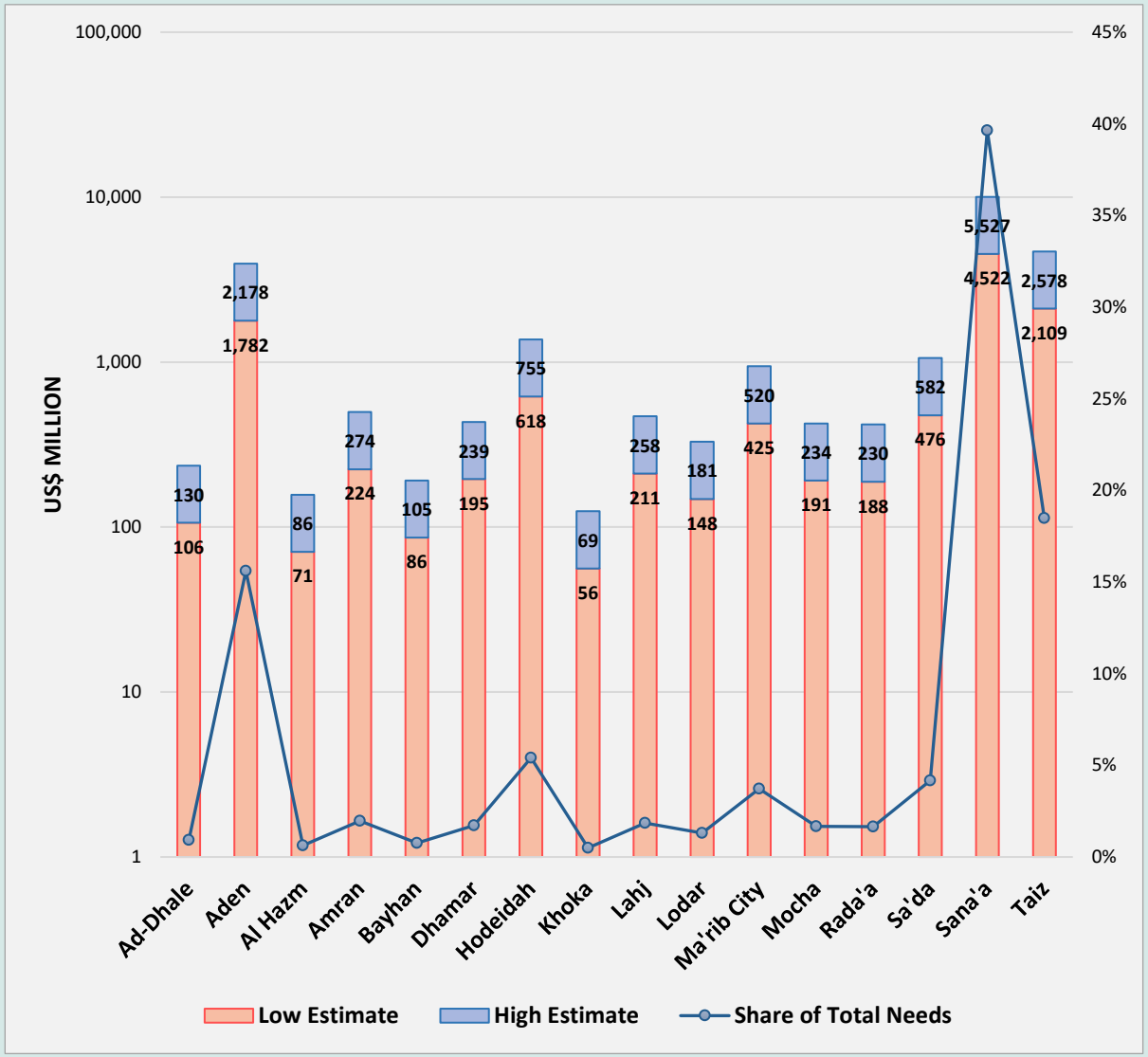

احتياجات التعافي وإعادة الإعمار على مستوى المدينة حسب المدينة (مليون دولار أمريكي)

2.3 الاجل المتوسط

وعلى المستوى المتوسط ينبغي التركيز على تحسين أداء الموارد البشرية وتعزيز الحماية الاجتماعية، وتحسين البنية التحتية المادية، وضمان وجود بيئة اقتصادية ملائمة ومستدامة، وتفعيل مشاركة القطاع الخاص في عملية التعافي والتنمية. ولعل أبرز الأولويات:-

الحماية الاجتماعية من خلال مراجعة وتحديث قوائم مستحقي الرعاية الاجتماعية واستهداف النساء المعيلات لأسرهن، واللاتي زاد عددهن لفقدانهن للمعيل بسبب الصراع والحرب.

تحسين مؤشرات رأس المال البشري من خلال تطوير قطاع التعليم والصحة وزيادة نسبة الإنفاق العام على هذين القطاعين، وحث المانحين على زيادة المخصصات المالية لهما

الاهتمام ببرامج التمكين الاقتصادي للنساء والشباب والنازحين، لتوفير فرص العمل اللائقة وتحسين سبل المعيشة لهم ولأسرهم من خلال منحهم الحوافز لإنشاء وتطوير المشروعات الخاصة بهم، وتسهيل وصول منتجاتهم وخدماتهم إلى الأسواق.

2.3 الاجل المتوسط - تابع

تحسين البنية التحتية المادية من خلال تقييم عاجل للأضرار في البنى التحتية، وبالتالي رسم استراتيجية وطنية لإصلاح وتطوير البنية التحتية، وعلى أولوياتها تأهيل وتطوير المدارس، والمستشفيات، وتأهيل وتطوير الطرق والموانئ البحرية والجوية، وإعادة بناء القدرات المؤسسية في قطاعات البنية التحتية المادية وحشد الدعم الخارجي من قبل المانحين الإقليميين والدوليين، ومن خلال شراكات استثمارية مع القطاع الخاص، وغيرها.

مشاركة القطاع الخاص الفاعلة في عملية التعافي تعزيز الحوار والشراكة بين القطاع العام والخاص وإقرار قانون الشراكة مع القطاع الخاص بما يعزز دور القطاع الخاص في عملية بناء وتصميم السياسات العامة واستراتيجيات وخطط التعافي وإعادة الإعمار، وزيادة دوره في تطوير البنية التحتية المادية والبشرية، والمساهمة بجزء من التمويلات التي تتطلبها مرحلة التعافي وإعادة الإعمار خاصة على المستوى المحلي. بالإضافة الى استعادة رأس المال المهاجر للمشاركة في عملية التعافي الاقتصادي خاصة والاقتصاد اليمني يمتلك الكثير من الموارد الطبيعية والبشرية الكامنة وغير المستغلة والتي يمكن أن تحدث فرقاً كبيراً في المستوى التنموي والاقتصادي لليمن في حال استغلالها.

ادماج القطاع غير المنظم في القطاع الرسمي والذي يساهم بحوالي 35% من الناتج المحلي من خلال تبسيط وتخفيض تكاليف تسجيل الأعمال والتراخيص، وتقديم الإعفاءات الضريبية وتحسين الوصول إلى التمويل، واستخدام التكنولوجيا الحديثة كتطبيقات الهاتف المحمول لتسجيل الشركات.

3.3 الأولويات طويلة الأجل

تصميم سياسة مالية مستقرة تقوم على أساس زيادة الإيرادات الحكومية من كافة المصادر، وإعادة الثقة في القطاع المصرفي والحفاظ على قيمة العملة الوطنية، وتعزيز ثقة الأفراد والمستثمرين والشركات المحلية والخارجية في الأداء الاقتصادي الكلي وفي العملة الوطنية، وضمان الاستقرار الأمني، والقضائي، إلى جانب تحقيق الشفافية في الحوكمة الاقتصادية.

معالجة التحديات الهيكلية التي يعاني منها القطاع المالي بما فيها تزايد الاعتماد على الإيرادات النفطية كمصدر رئيسي للإيرادات العامة وعدم تنمية الإيرادات غير النفطية مثل الضرائب بكافة أنواعها والإيرادات من أرباح الشركات الإنتاجية والخدمية العامة والمختلطة. وتحقيق قدر من التوازن بين النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية من جهة،

التركيز على تنمية القطاعات الاقتصادية خاصة القطاعات الواعدة كقطاع الاسماك، والتعدين، والسياحة وغيرها من القطاعات.

3.3 الأولويات طويلة الأجل - تابع

تنمية قطاع النفط والغاز والذي كان يمثل حوالي 24% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للعام 2014،، ويمكن الاستثمار في رفع القدرة الإنتاجية للمصافي المحلية (عدن، مارب)،، لتلبية الاحتياج المحلي، وفي رفع الكفاءة التوليدية للمحطة الغازية القائمة، والاستثمار في محطات جديدة.

استقطاب الكفاءات والخبرات اليمنية التي هاجرت بسبب الحرب والاحتفاظ بالموظفين المؤهلين في المتواجدين حالياً في القطاع الحكومي، واستقطاب من تسربوا للعمل مع المنظمات الدولية في اليمن، أو هاجروا إلى الخارج بالتركيز على الوظائف المهمة والمحورية للتنمية.

تحسين بيئة العمل في الجهات الرسمية بحيث توفر فرص التطوير والنمو المهني للقيادات والكفاءات المستقبلية، وتوفر بيئة عمل إيجابية وداعمة، وتقييم ترتيبات عمل مرنة، تمكن للقطاع العام الاحتفاظ بالقدرات الحالية.

4.3 برنامج الاصلاح الاقتصاد واستعادة مسار الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة

يأتي برنامج الإصلاح المالي والنقدي والاقتصادي (2022-2025) الذي يشرف على تنفيذه صندوق النقد العربي في إطار ترتيبات استخدام الوديعة السعودية الاماراتية بمبلغ 2 مليار دولار الرامية إلى تنفيذ حزمة من الإجراءات والسياسات الاقتصادية والمالية والهيكلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ويتكون برنامج الإصلاح من الثلاثة المحاور الاتي:

المحور الأول: إصلاح المالية العامة حيث يستهدف اصلاح المالية الحكومية وتعزيز الاستدامة المالية من خلال تنفيذ اجراءات ترمي إلى رفع كفاءة تحصيل الايرادات العامة وترشيد النفقات الحكومية ورفع كفاءتها ورفع كفاءة الدين العام

المحور الثاني: الإصلاح النقدي والمصرفي. ويستهدف هذا المحور تعزيز الاستقرار المصرفي والنقدي وتعزيز كفاءة القطاع المالي والمصرفي في حشد المدخرات لتمويل النشاط الاقتصادي من خلال التحكم في العرض النقدي وتحقيق استقرار سعر الصرف وتقوية الرقابة على البنوك وشركات الصرافة وتعزيز حوكمة القطاع المصرفي وتعزيز الشمول المالي والتحول المالي الرقمي وتسهيل وصول المؤسسات

المحور الثالث: تعزيز دور القطاع الخاص وتحسين مناخ الاستثمار. منخلال تفعيل الهيئة العامة للاستثمار ومعالجة الصعوبات التي تواجه الاستثمار بالإضافة إلى وضع إطار قانوني لاستثمار القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية وفق PPP فضلاً عن تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الوصول إلى الاسواق وتمكين القطاع الخاص من قيادة النمو الاقتصادي من خلال تنفيذ إجراءات ترمي إلى تعزيز بيئة العمل وتحسين مناخ الاستثمار.

4. الوضع الاجتماعي والانساني

1.4 النزوح

تعد فئة النازحين بشكل عام من الفئات الضعيفة جراء تدهور أوضاعهم نتيجة العوامل القهرية التي أدت الى ترك مناطقهم ومنازلهم وخسارة مصادر دخلهم مما يجعلهم عرضه للمخاطر والتهديدات المستمرة، حيث يعيشون في ظروف هشة وفي مستوطنات عشوائية كما ان النزوح يشكل ضغطاً على الموارد الموجودة .

- **وتتمثل الأسباب الرئيسية للنزوح في اليمن هما الحروب والصراع والكوارث الطبيعية منها الفيضانات والسيول والانجرافات الارضية،**
- **وبحسب بيانات المنظمة الدولية للهجرة أن نسبة النازحين نتيجة الحرب والصراع تشكل حوالي 93% من إجمالي عدد النازحين في اليمن و3 % نتيجة العوامل الاقتصادية منها البطالة، و 3% بسبب الكوارث الطبيعية .**
- **تعرض اليمن للعديد من الكوارث الطبيعية ابتداءً من عام 2008 وحتى عام 2023 حيث بلغ عدد الفيضانات حوالي12 فيضانا، فيما بلغ عدد العواصف حوالي 5 عواصف، والتي أدت الى نزوح العديد من الأشخاص وفقدان منازلهم وممتلكاتهم. وقد وصل عدد النازحين في عام 2023 حوالي 2000 الف نازح جراء الفيضانات التي شهدتها بعض المحافظات وأبرزها حضرموت والمهرة وسقطرى بسبب الإعصار المداري.**

الشكل():التركيب الهرمي لعدد النازحين بحسب الفئات العمرية للعام 2020م

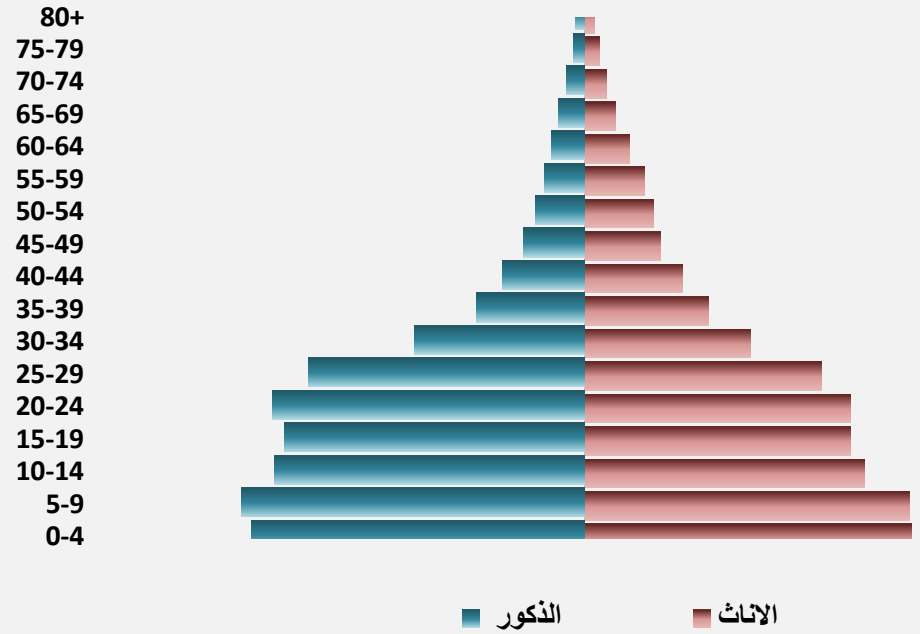

المصدر: النظرة العامة للاحتياجات الانسانية، اليمن، دورة التخطيط للبرامج الانسانية فبراير 2021.

2.4 الوضع الإنساني للنازحين واولوية الاحتياجات

بلغ عدد الأشخاص المحتاجين من النازحين داخلياً في عام 2024 حوالي 4.5 مليون شخص ، النسبة الكبرى من النازحين في المرحلة الرابعة (حالة الطوارئ) وبعدد يصل إلى 1.56 مليون نازح، فيما يقع حوالي 990 ألف نازح ضمن المرحلة الثالثة من حيث شدة الاحتياج (الأزمة) ويقع حوالي 660 ألف ضمن المرحلة الثانية (الشدة) وحوالي 460 ألف نازح ضمن الفئة الخامسة والخطيرة (الكارثة) .

- احتياجات المأوى والسكن تمثل الأولوية الأولى للنازحين وبنسبة 42% من احتياجات النازحين،
- احتياجات الغذاء بنسبة 34%، ثم الاحتياج من المواد غير الغذائية كالمستلزمات المنزلية وادوات النظافة وغيرها بنسبة 10%،
- الاحتياج إلى الدعم المالي (النقدي) لمواجهة الالتزامات الأخرى كنفقات التعليم والصحة والتنقلات وغيرها من النفقات وبنسبة 9%
- الاحتياج لمياه الشرب في المرتبة الأخيرة من أولويات النازحين وبنسبة 3% فقط

الشكل(): الخمس الاحتياجات الاولى للنازحين

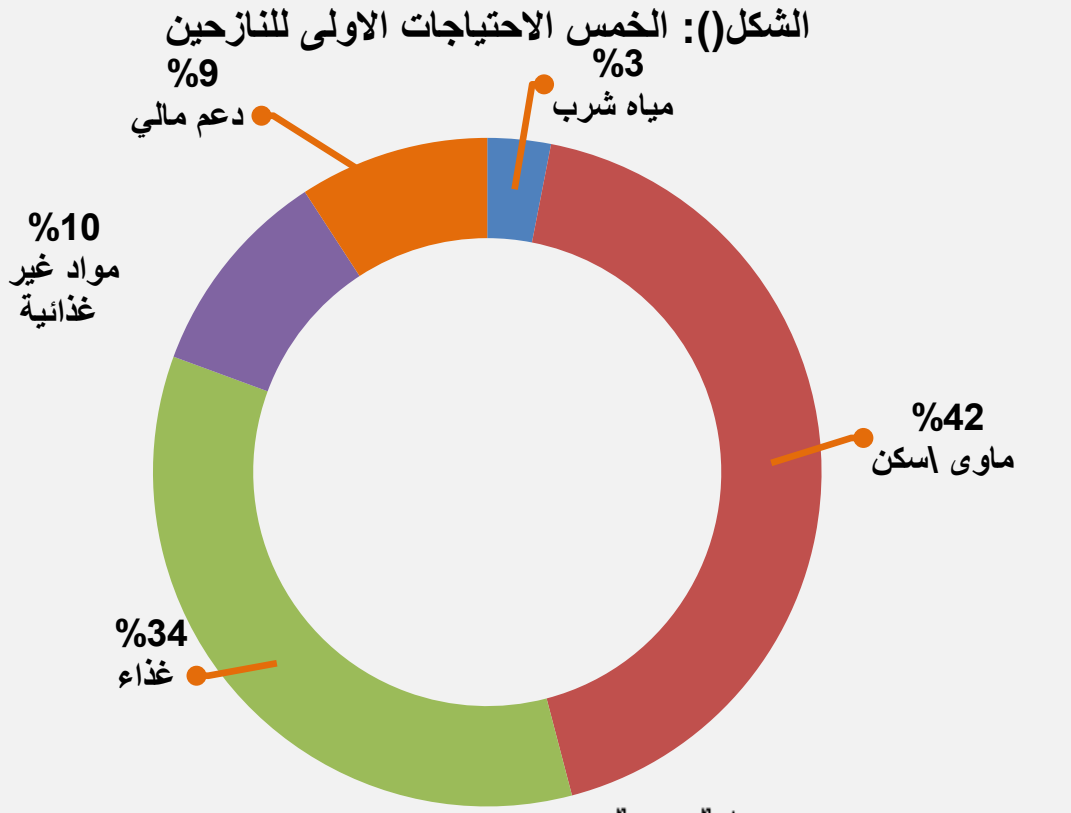

المصدر: التقرير الربعي للمنظمة الدولية للهجرة – اليمن. يوليو – سبتمبر 2021

3.4 تدهور منظومة الخدمات:

- شهدت الخدمات الاجتماعية الأساسية تدهوراً حاداً نتيجة للصراع والحرب، فهناك حوالي 45% من المنشئات الصحية تعمل بطاقتها الكاملة فقط، فيما 55% من المنشئات الصحية لا تعمل جزئياً أو كلياً
- هناك أكثر من 1800 مدرسة خارج الجاهزية نتيجة التدمير الجزئي والكلي الذي لحق بها،
- تسرب حوالي 2.3 مليون طفل إلى خارج العملية التعليمية.
- تراجع قطاع الكهرباء والطاقة في توليد الطاقة نتيجة أزمة المشتقات النفطية
- تدهور في أداء محطات التوليد وخطوط النقل بالإضافة
- تدهور قطاع المياه والنقل والطرقات، وخاصة في مناطق المواجهات العسكرية.

5.4 انعدام الامن الغذائي وسوء التغذية :

- تشير التقديرات أن حوالي 24 مليون من السكان يحتاجون إلى مساعده إنسانية منهم 17 مليون نسمة يعانون من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية الحاد في اليمن
- هناك حوالي 15 مليون انسان يحتاجون إلى مياه الشرب النظيفة وخدمات الصرف الصحي، وتتخذ الأزمة الإنسانية أبعادا مختلفة، فمن ناحية يستورد اليمن حوالي 90% من السلع الغذائية من الخارج وهناك حوالي 4.5 مليون شخص نازح داخلياً وأكثر من مليون نازح خارجياً.
- امتدت الأزمة الإنسانية إلى شريحة جديدة قوامها 1.2 مليون نسمة نتيجة توقف دفع المرتبات والأجور لموظفي الجهاز الإداري للدولة منذ النصف الثاني من عام 2016 وخاصة في المناطق التي ليست تحت سيطرة الشرعية،
- هناك ما يقرب من 2.2 مليون طفل دون سن الخامسة، يعانون من سوء التغذية الحاد.
- شهدت المساعدات الإنسانية انحساراً في الفترة الأخيرة حيث لم تحصل اليمن في مؤتمر جنيف سوى على 1.2 مليار في عام 2023 وتمثل 28% من حجم الاحتياج الفعلي.

6.4 الانتقال من الاغاثة إلى التنمية واستعادة مسار التنمية

- اكثر من 80% من المساعدات الخارجية من المانحين التي حصلت عليها اليمن من عام 2015 حتى الآن تم توجيهها إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية وتدخلات الإغاثة الطارئة .

- محدودية الموارد والدعم الخارجي الذي يوجه نحو التدخلات ذات الأثر التنموي التي تخلق فرص عمل وتعالج مشكلة الفقر. يستلزم الانتقال والتحول من التدخلات الاغاثية إلى التدخلات التنموية وتعزيز الروابط بينهما.

- تبذل وزارة التخطيط والتعاون الدولي جهوداً معتبرة لتوجيه الدعم نحو الاغراض التنموية بالتنسيق مع المانحين والتوازن بين الاحتياجات الانسانية والتنموية ذات العلاقة بأهداف التنمية المستدامة،

- كما تبذل الوزارة جهوداً متواصلة لإقناع المانحين والزامهم بتنفيذ التدخلات بشقيها الإنساني والتنموي عبر المؤسسات الوطنية كما تتبنى الوزارة تتبني منهج الربط الثلاثي بين الاحتياجات الإنسانية والاحتياجات التنموية واحتياجات بناء السلام

5. الوضع المؤسسي وحوكمة المؤسسات الحكومية

- تراجع العمل المؤسسي نتيجة الانقلاب و الحرب والصراع واتخذت الحكومة جمله من الإجراءات والتدابير التي كان يأمل منها تحقيق نجاحات ملموسة في بنية وهيكلية واداء مؤسسات الدولة لتعزيز مفهوم الحوكمه
- ضعف البناء المؤسسي الذي نجم عن الانقسام الهيكلي في مؤسسات الدولة وتوزعها بين الحكومة الشرعية في عدن والانقلابيين في صنعاء وما تبع ذلك من تدمير للبنيه التحتية خلال سنوات الحرب -المستمرة- ، كل تلك الصعوبات ادت الى تراجع العمل المؤسسي وتشتيت الجهد الحكومي، . .
- تراجع دور المؤسسات القضائية كل ذلك انعكس سلبا على مستوى اداء الحكومة خصوصا في جوانب محاربة تعزيز الشفافية والنزاهة ومحاربة الفساد .
- الجهود التي تبذلها الحكومة لتحقيق اصلاحات سياسيه وماليه ونقديه لم تكن كافية بالقدر الكافي لأحداث تحول منظور يوقف التراجع المتواصل للمالية العامة ويكبح التضخم الاقتصادي والتدهور الذي لحق بالعملة الوطنية ولا يزال.

2.5 التحديات التي واجهت عمل المؤسسات الحكومية

- محدودية الموازنات التشغيلية للوزارات وتسرب الكفاءات الادارية المؤهلة.
- ضعف القدرات المؤسسية الحكومية وضعف المساءلة والشفافية.
- ضعف تطبيق معايير الحوكمة ومعايير الكفاءة والفعالية وخاصة في المؤسسات الحكومية، المالية والاقتصادية.
- عدم انتظام دفع المرتبات لموظفي الدولة.
- محدودية دور أجهزة النزاهة والمساءلة ومحاربة الفساد المالي والإداري .
- ضعف أداء أجهزة التحصيل الضريبي في ضوء انقسام مؤسسات الدولة.

3.5 التطوير المؤسسي

نتطلب عملية التطوير المؤسسي ورفع كفاءة الاداء العام تبني حزمة من الاصلاحات والجهود لعل ابرزها ما يلي:

- الوصول إلى سلام شامل ومستدام وتوفير مناخ ملائم لتحقيق الاستقرار السياسي والامني والاقتصادي وتوجيه كل الجهود نحو إعادة الاعمار وإحداث تنميه مستدامه.
- إعادة بناء مؤسسات الدولة التي تضررت خلال فترة الحرب واختيار قيادات المؤسسات على اساس معايير الكفاءة والخبرة.
- إعادة بناء جهاز القضاء على أسس وطنيه وتعزيز استقلال القضاء .
- تحسين مستوى تحصيل ايرادات الدولة من الضرائب والجمارك ومحاربة التهرب الضريبي.
- تفعيل دور الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والهيئة العامة لمكافحة الفساد.
- اعادة النظر في هياكل الاجور والمرتبات للمحافظة على مستوى معيشي واقعي يغني الموظف عن ممارسة الفساد.
- اختيار الكوادر - المؤمنة بالتغيير وذات الكفاءة والمؤهل والخبرة العملية - إلى المواقع المهمة في مجال العمل الحكومي

مستوى التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

1. كان لدى اليمن فرصة أفضل لإحراز تقدم ملموس في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لو لم يدخل دائرة الصراع والهشاشة والحرب منذ عام 2014 نتيجة الانقلاب الحوثي على الشرعية والدولة،
2. أدت الحرب والصراع الى تأكل بعض المكاسب الاقتصادية التي تحققت خلال السنوات الماضية، بل انحرف مسار التنمية إلى الخلف. كما سنرى

الهدف الأول: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان:

الهدف الأول: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان			
الغاية	المؤشر	القيمة	العام
1-1 القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول عام 2030، ويُقاس حاليا بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقلّ من 1.25 دولار في اليوم	1-1-1 نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي، بحسب الجنس، والعمر، والوضع الوظيفي، والموقع الجغرافي (حضري/ريفي)	32.11 53.96 60.01 0	2015 2020 2023 2030 المستهدف
2-1: تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعاريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل بحلول عام 2030.	1-2-1 نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني.	%80	2022
	1-2-2 نسبة الرجال والنساء والاطفال من جميع الاعمار الذين يعانون الفقر بجميع ابعاده وفقا للتعاريف الوطنية	46.3	2018

اثر الصراع على الفقر

	الفقر في سيناريو عدم الصراع السيناريو				الفقر في سيناريو الصراع				الفوارق المنسوبة للصراع الفوارق*			
	2014	2019	2022	2030	2014	2019	2022	2030	2014	2019	2022	2030
نسبة السكان تحت 1,9 دولار أمريكي في اليوم	18.8	18.7	15.4	6.6	18.8	58.3	64.8	77.6		39.6	49.4	71
ملايين من السكان تحت 1,9 دولار أمريكي في اليوم	4.9	5.6	4.9	2.5	4.9	17.3	20.7	30.1		11.7	15.8	27.6

الجهود الحكومية والشركاء للحد من الفقر

- ✓ تنفيذ مشاريع كثيفة العمالة (النقد مقابل العمل) من خلال الصندوق الاجتماعي ومشروع الاشغال العامة حيث بلغت حجم التمويلات للمشاريع كثيفة العمالية بملايين الدولارات.
- ✓ برامج المساعدات النقدية والحماية الاجتماعية غير المشروطة للأسر الفقيرة من خلال الاعانة النقدية الشهرية والتي تشمل حوالي 1.5 مليون حالة ، وبرغم ان الاعانة النقدية لا تفي بالحد الادنى من متطلبات الحياه.
- ✓ برامج سبل المعيشة ومشاريع التمكين الاقتصادي الممولة من بعض المانحين مثل الاتحاد الاوربي والبرنامج السعودي لتنمية واعمار اليمن لدعم صغار المزارعين والاسر الفقيرة في الريف.

التحديات التي تواجه الحد من الفقر

- ➢ الظروف الاستثنائية التي يمر به اليمن بما فيها الحرب والصراع والتي أدت إلى فقدان مئات الالاف لوظائفهم فضلاً عن تدهور مستوى المعيشة نتيجة انخفاض القوة الشرائية للعملة الوطنية.
- ➢ ارتفاع اسعار القمح وارتفاع اسعار الطاقة وما ترتب عليها من ارتفاع الاسعار وزيادة نسبة انعدام الامن الغذائي.
- ➢ انخفاض حجم الانفاق العام الاستثماري من الموارد المحلية إلى مستوى لا يتجاوز 4% من الانفاق العام والذي ترتب عليه فقدان مئات الالاف من فرص العمل.
- ➢ انكماش النمو الاقتصاد ومحدودية مساهمة القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى و القطاع الخاص في توليد فرص عمل وضعف البيئة الجاذبة للاستثمار.

التدخلات المطلوبة للحد من الفقر

تبني برنامج تدريبي للعمالة بحسب متطلبات سواق العمل المحلي والخارجي. .

تشجيع وتحفيز النمو المستدام الصديق للفقراء في شتى القطاعات الاقتصادية فضلاً عن إحياء دور الزكاة في معالجة الفقر والبطالة وتوسيع الحماية الاجتماعية للفقراء.

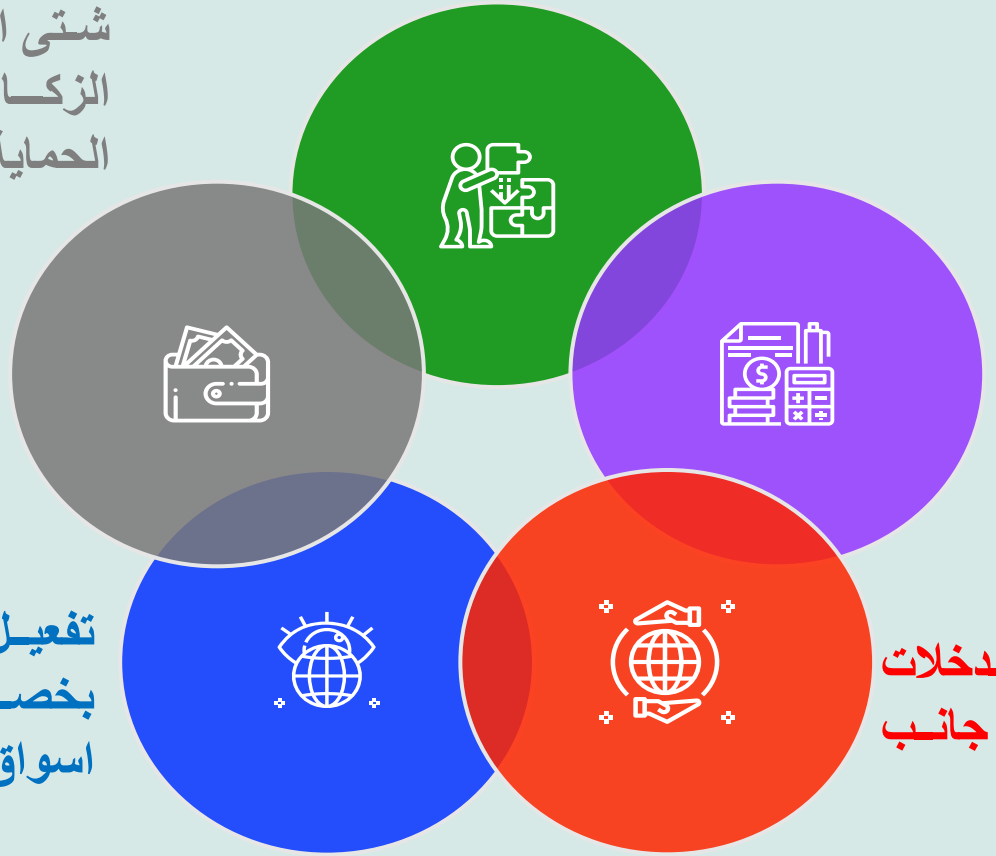

تبني حزمة من الاجراءات والبرامج على المدى القصير والمتوسط والبعيد، ومنها مشاريع كثيفة العمالة عبر الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الاشغال العامة، فضلاً عن دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى برامج سبل المعيشة ودعم القطاع الزراعي والسمكي.

تفعيل التكامل مع أسواق دول مجلس التعاون بخصوص ايجاد تسهيلات للانتقال العمالة إلى اسواق دول مجلس التعاون الخليجي.

الانتقال من التدخلات الانسانية إلى التدخلات التنموية ذات الأثر المستدام وخاصة في جانب خلق فرص عمل.

الهدف الثاني: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحّسنة وتعزيز الزراعة المستدام.

الغاية	المؤشر	القيمة	السنة
الغاية 2-1: القضاء على الجوع وضمان وصول جميع السكان إلى غذاء كافي ومغذي وسليم طوال العام.	الموشر 2-1-1 معدل انتشار نقص التغذية (الجوع) للسكان اليمنيين	%40.7	2023
	-المؤشر 2-1-2: معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل و الحاد بين السكان	%53	أكتوبر-ديسمبر 2022
الغاية 2--2 وضع نهاية لجميع أشكال سوءالتغذية، بحلول عام 2030 بما في ذلك تحقيق الاهداف المتفق عليها دوليا بشان توقف النمو والهزال لدى الاطفال دون سن الخامسة ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والنساء والحوامل والرماضع وكبار السن بحلول عام 2025	2-2-1 معدل انتشار توقّف النمو (الطول بالنسبة للعمر <- ٢ نقطة من الانحراف المعياري عن متوسط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن الخامسة	%48.2	
	2-2-2معدل انتشار سوء التغذية (الوزن بالنسبة للطول >+٢ أو <- ٢ نقطة من الانحراف المعياري عن متوسط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن الخامسة، مصنفين حسب النوع (الهزال وزيادة الوزن)	%1.5 - %16.9	
	2-2-3 انتشار فقر الدم لدى النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 سنة، حسب حالة الحمل (النسبة المئوية)	%61.8	
-الغاية 4.2 ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزز القدرة على التكيّف عندتغير المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس المتطرفة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها	2-4-1نسبة المساحة الزراعية المخصصة للزراعة المنتجة والمستدامة	65	2022
الغاية 5.2 الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات الأليفة وما يتصل بها من الأنواع البرية، بما في ذلك من خلال بنوك البذور والنباتات المتنوّعة التي تُدار إدارة سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وضمان الوصول إليها وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية وما يتّصل بها من معارف تقليدية بعدل وإنصاف على النحو المتفق عليه دوليًا، بحلول عام 2030م	2-5-1عدد الموارد الجينية النباتية والحيوانية للأغذية والزراعة المودعة في مرافق للحفظ على المدى المتوسط او الطويل.	20	2023م
	2-5-2نسبة السلالات المحلية التي تصنف على انها معرضة للخطر او غير معرضة للخطر او تقف عند مستوى غير معروف لخطر انقراضها.	30	2022

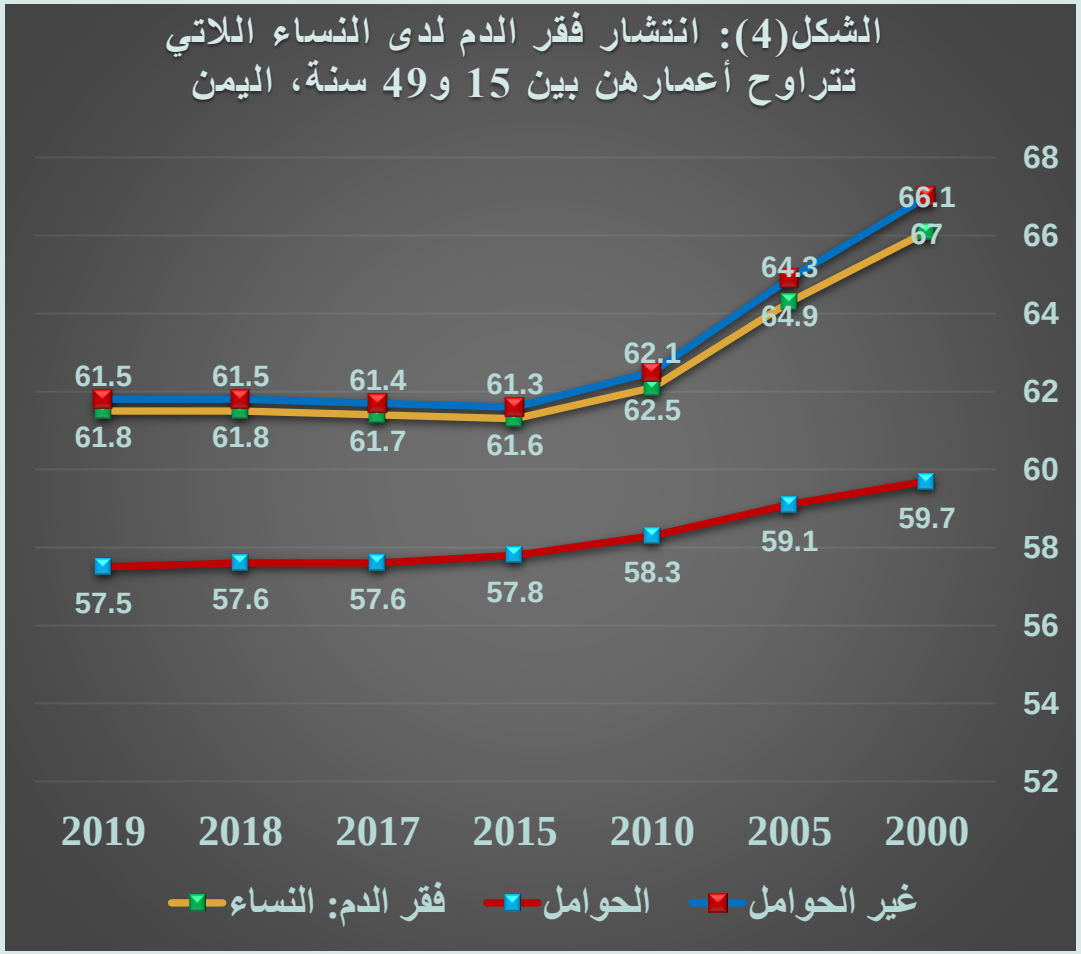

جهود الحكومة في الحد من الجوع وانعدام الامن الغذائي

- اعداد خطة استراتيجية للأمن الغذائي 2023-2027 من قبل وزارة الزراعة تهدف إلى
  - ✓ الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية والسمكية،
  - ✓ زيادة إنتاج الحبوب والتوسع في زراعة المحاصيل النقدية
  - ✓ تحسين المستوى المعيشي للمزارعين والصيادين،
  - ✓ تنمية الصادرات الزراعية والسمكية وتنويع الأسواق التصديرية.
- تسهيل استيراد السلع الغذائية واستئناف دفع المرتبات لموظفي الخدمة المدنية بصورة منتظمة
- برنامج التحويلات النقدية للمستفيدين من برنامج صندوق الرعاية الاجتماعية،
- على المدى المتوسط والطويل فأن الأمر يقتضي تعزيز إنتاجية القطاع الزراعي والسمكي وتعزيز النمو الاقتصادي ومعالجة مشكلة الجوع والفقر وخلق فرص عمل للشباب.

التحديات التي تواجه الحد من الجوع

شحة الموارد الأرضية والمائية والتصحر الناجم عن التغير المناخي والرعي الجائر والممارسات الزراعية الخاطئة وتدهور الأراضي الزراعية المروية بمياه الآبار بسبب استنزاف المياه الجوفية وتزايد الزحف العمراني على الأراضي الزراعية

تدني إنتاجية معظم المحاصيل الزراعية بسبب تدهور الأصناف و ضعف إدارة المحصول وانتشار الآفات وخاصة الآفات العابرة للحدود وتأثيرها المتزايد على الأشجار المثمرة والخضروات بالإضافة الى صغر الحيازات الزراعية والتي تعيق استخدام التقنيات الحديثة وأنظمة الري الحديثة وآلات الحصاد وضعف اليات التسويق.

تدهور الصفات الإنتاجية والتناسلية وتدني الوعي في مجال التحسين الوراثي للحيوانات ونقص الخبرات الفنية المتخصصة في مجالات الإنتاج الحيواني. ومحدودية المحاجر البرية الحكومية.

ضعف الإمكانات المالية لتطوير القطاع السمكي وتقييم المخزون السمكي واستمرار الاصطياد العشوائي واستخدام أدوات وأساليب الصيد التقليدية و ضعف البنية التحتية للقطاع السمكي وتدني كفاءتها التشغيلية. بالإضافة الى ضعف البنية التنظيمية والإدارية للجمعيات التعاونية السمكية وتدهور آليات التصدير السمكي.

تعرض الكثير من المؤسسات الزراعية والسمكية إلى التدمير الكلي او الجزئي بسبب الحرب ونهب ممتلكات معظم المؤسسات ومحدودية الموارد البشرية في القطاع الزراعي والسمكي، وضعف مقومات النشاط البحثي الزراعي والسمكي (المختبرات النباتية والحيوانية والسمكية، المحاجر البيطرية، مراكز ابحاث الاحياء البحرية والتلوث البيئي، وغيرها). بالإضافة الى عدم توفر موازنات مالية.

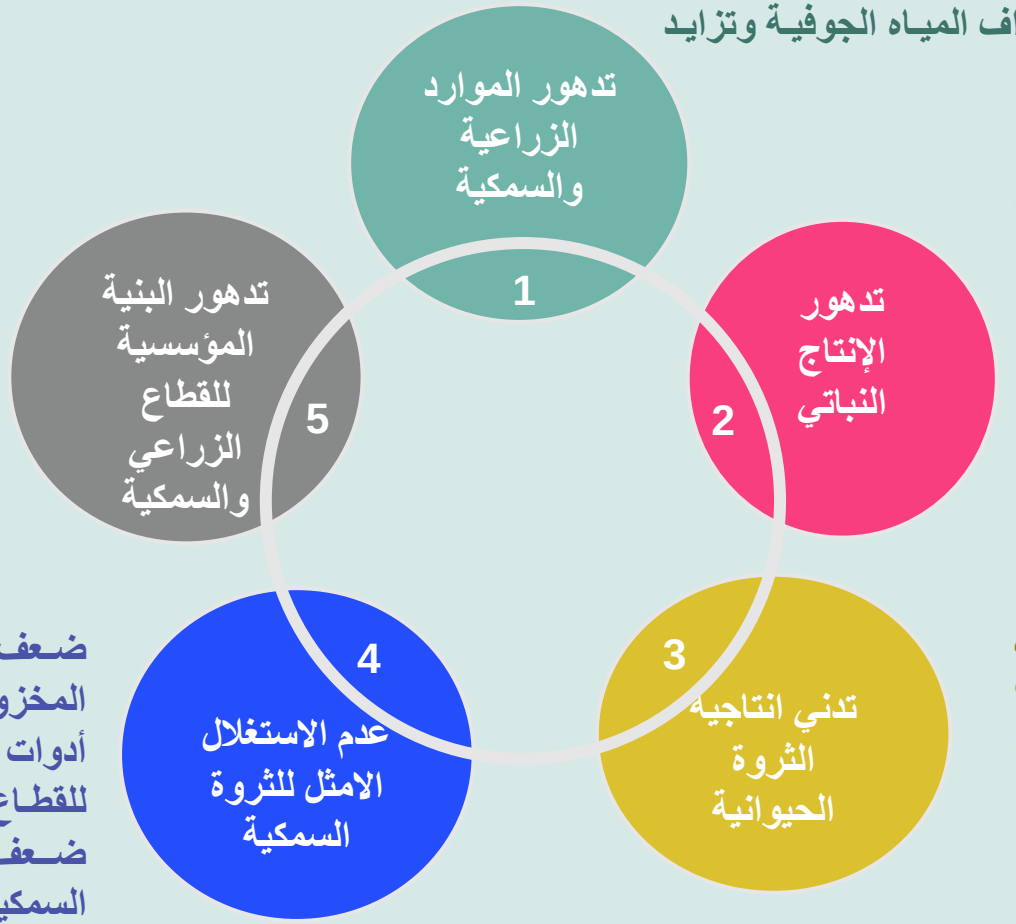

التدخلات المطلوبة لتحسين الأمن الغذائي والحد من الجوع

تحسين قدرة القطاع الزراعي والسمكي على استقطاب الاستثمار وذلك بتوفير الحوافز والتشريعات والضمانات والخدمات والتأمينات الكفيلة بتشجيع القطاع الخاص.

تفعيل دور التعاونيات لأنشاء مراكز تجميع / استقبال للمنتجات ووضع ثلاجات لتخزين المنتجات الزراعية والسمكية وذلك للتحكم في العرض وبالتالي الاسعار.

تشجيع الاستثمار في مجال زراعة محاصيل الحبوب والمحاصيل الغذائية الأخرى واستصلاح أراضي جديدة والاستزراع السمكي.

تشجيع الصناعات المحلية للمدخلات الزراعية اللازمة كالأسمدة(الكمبوست) والمبيدات وكذا تعليب الأسماك.

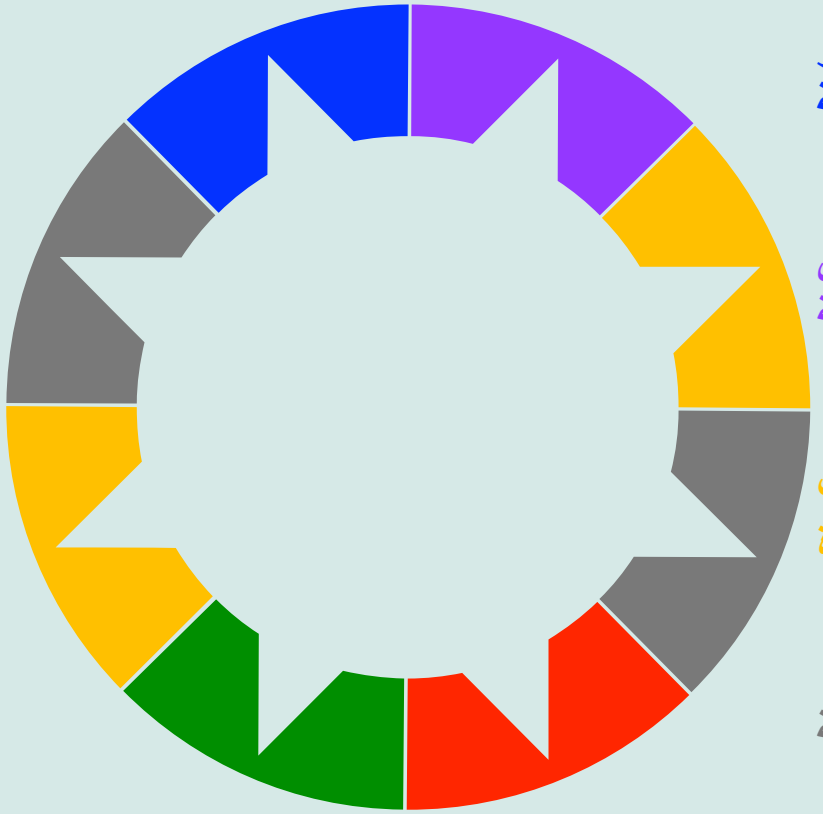

تنظيم عملية التسويق الزراعي والسمكي وتشجيع الصناعات الغذائية بالاعتماد على المنتجات الزراعية المحلية والاسماك المحلية.

دعم وتشجيع البحوث الزراعية والسمكية في مجال تحسين نوعية وكمية إنتاج المحاصيل الزراعية والحبوب بصفة خاصة والسمكية وتنفيذ الدراسات الكفيلة بحفظ التوازن البيئي وتحقيق إدارة الموارد الطبيعية المستدامة

بناء قدرات الموارد البشرية وتعزيز حضور الخبرات والكفاءات الزراعية والسمكية اليمنية على المستوى الإقليمي والدولي.

فتح منافذ واسواق اقليمية وخاصة الخليجية لتصدير الفائض من المنتجات الزراعية والسمكية ذات الجودة العالية.

الهدف الثالث: ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار:

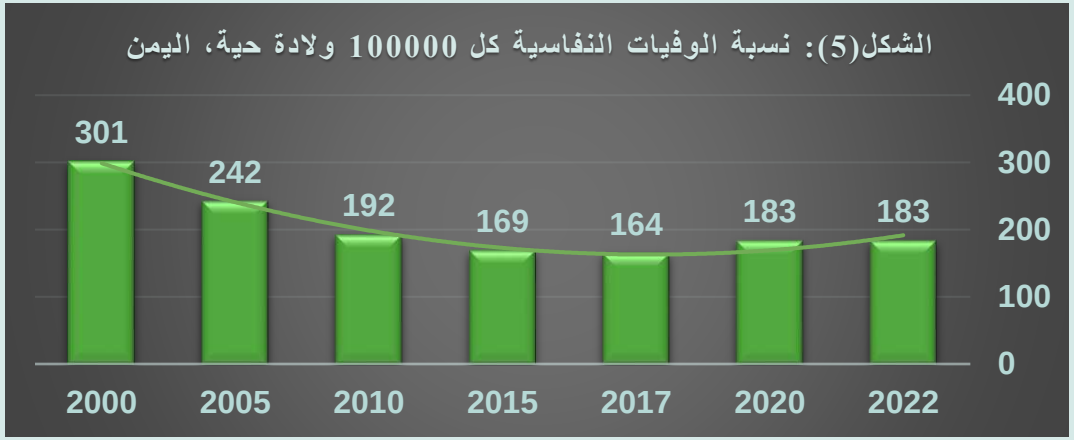

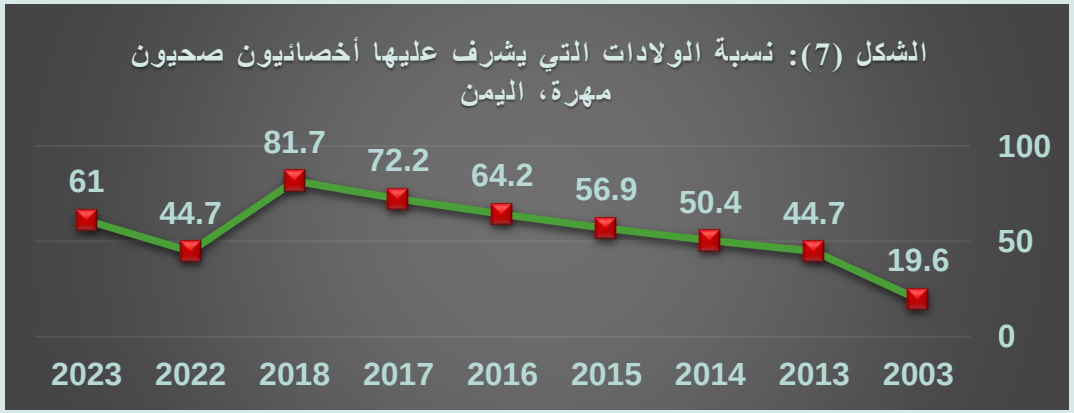

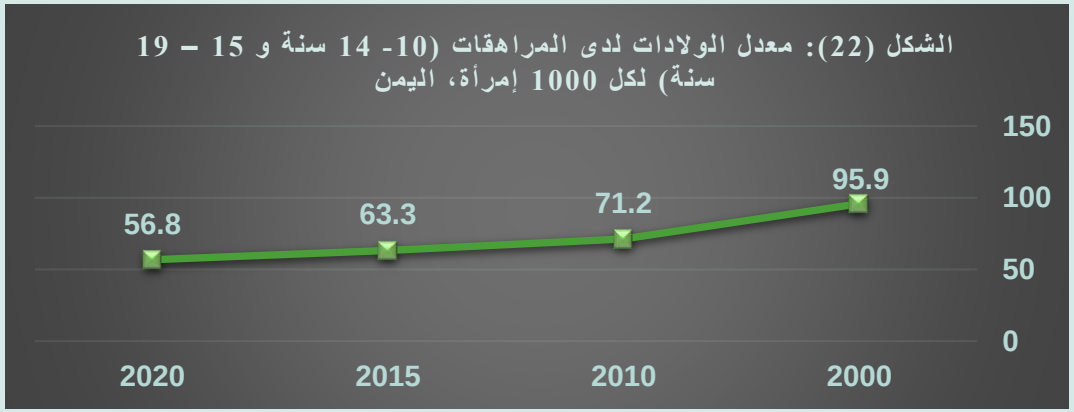

الهدف الثالث: ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار			
الغاية	**المؤشر**	**القيمة**	**السنة**
3-1 خفض النسبة العالمية للوفيات النفاسية إلى أقل من 70 حالة وفاة لكل 100,000 مولود حي بحلول عام 2030	**المؤشر3-1-1 نسبة الوفيات النفاسية (لكل 100,000 مولود حي)**	**183**	**2020**
	المؤشر3-1-2 نسبة الولادات التي يشرف عليها أخصائيون صحيون مَهرَة	53.28	2023
3-2: وضع حد لوفيات الأطفال دون سن الخامسة التي يمكن تفاديها بحلول عام 2030، بسعي جميع البلدان إلى بلوغ هدف خفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة على الأقل إلى 25 حالة وفاة لكل 000 1 مولود حي.	**المؤشر 3-2-1. معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ألف مولود حي.**	62.12	2022
	3-2-2 معدل وفيات المواليد (لكل1000 مولود حي)	46.78	2022
3.3 القضاء على أوبئة الإيدز والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة، ومكافحة الالتهاب الكبدي الوبائي، والأمراض المنقولة بالمياه، والأمراض المعدية الأخرى بحلول عام 2030م	**المؤشر3.3.3: عدد حالات الإصابة بالملاريا لكل 1000 من السكان**	41	2022

التحديات التي تواجه العيش بصحة ورفاهية في جميع الأعمار

- يعاني القطاع الصحي من محدودية البنية التحتية من حيث نطاق التغطية للمنشئات الصحية أو الخدمات الصحية ومستوى جودتها أو كذلك من ناحية الكادر الصحي،.
- أظهرت نتائج تقييم وضع الخدمات الصحية عام 2016 م أن النظام الصحي يعمل بأقل من نصف طاقته، فهناك حوالي 45% فقط تعمل بطاقتها الكاملة، بينما 38% كانت تعمل جزئياً، و17% لا تعمل كلياً بسبب التدمير الذي لحق بحوالي 274 منشأة صحية،
- النقص الحاد في الأدوية الأساسية والمستلزمات الطبية، بالإضافة الى تداعيات جائحة كرونا كوفيد 19 على القطاع الصحي والوضع الصحي بصورة عامة.

الهدف الرابع: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع:

الهدف الرابع: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع.			
الغاية	المؤشر	%	السنة
الغاية 4-1: ضمان أن يتمتّع جميع الفتيان والفتيات بتعليم أساسي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام 2030.	المؤشر 3.1.4 : معدل القبول الاجمالي في الصف الرابع أساسي، معدل القبول الاجمالي الصف العاشر	(71% 52%	
الغاية 4-2 ضمان أن تتاح لجميع الفتيات والفتيان فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي بحلول عام 2030	4-2-2 معدل المشاركة في التعلُّم المنظَّم (قبل سنة واحدة من سن الالتحاق الرسمي بالتعليم الابتدائي) ، بحسب الجنس		
الغاية 4-أ بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف وشاملة للجميع	• نسبة المدارس الثانوية التي تحصل على الطاقة الكهربائية	60.87	2016
4-ب الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المنح المدرسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمي، وبخاصة لأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، للالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى، بحلول عام 2020	4-ب-1 حجم تدفّقات المساعدة الإنمائية الرسمية لتقديم المنح الدراسية، بحسب القطاع ونوع الدراسة	23.83	2017

المؤشر 3.1.4 : معدل القبول الاجمالي في الصف الرابع أساسي، والصف العاشر:			
الصف	نسبة الذكور	نسبة الإناث	الإجمالي
الرابع	%79	%63	%71
العاشر	%60	%44	%52

المؤشر5.1.4 : نسبة غير الملتحقين بالمدارس الاتمام (المرحلة الابتدائية والمرحلة الإعدادية والمرحلة الثانوية)			
المرحلة	الذكور	الإناث	الإجمالي
الأساسية (1 -9)	%30.5	%50.5	%40.5
الثانوية (10 - 12)	%47	%69	%58

المؤشر6.1.4 : النسبة المئوية للأطفال الأكبر سنًا من أعمار صفهم الدراسي (في المرحلة الأساسية والمرحلة الدنيا من التعليم الثانوي):			
المرحلة	نسبة الذكور	نسبة الإناث	نسبة الاجمالي
الأساسية	%9	%9	%9
الثانوية	%9	%7	%8

البرامج والتدخلات المنفذة لتحسين التعليم

برنامج معلمات الريف

- أطلقت وزارة التربية والتعليم عام 2014م برنامج معلمات الريف يهدف إلى توفير معلمات في المناطق الريفية لتغطية النقص في عدد المعلمات بالمدارس الريفية، ولذلك قامت الوزارة بتنظيم دورة تأهيل لمدة ستة أشهر
- وصل عدد المعلمات اللواتي يتلقين دعمًا من البنك الدولية والشراكة العالمية(2100) معلمة.
- سيتم نقل الملتحقات إلى نظام الخدمة المدية وإضفاء الطابع الرسمي على وضعهم إلا أن تأزم الوضع في البلاد وتفجر الحرب أدى إلى عدم استكمال الإجراءات بشأن نقلهن رسمياً

التعليم المسرع

ت وزارة التربية والتعليم الى توفير فرص تعليم مناسبة لجميع الأط
أت إدارة عامة للتعليم المجتمعي (سابقًا) التعويضي(حاليًا) في ع
20م،

ت الإدارة بوضع إطار مرجعي للتعليم التعويضي بتمويل من منظمة نيسكو، كما قامت بإعداد مواد دراسية لهؤلاء الأطفال وتم فتح فصول ليم المسرع وتدريب عددًا من المعلمين والمعلمات

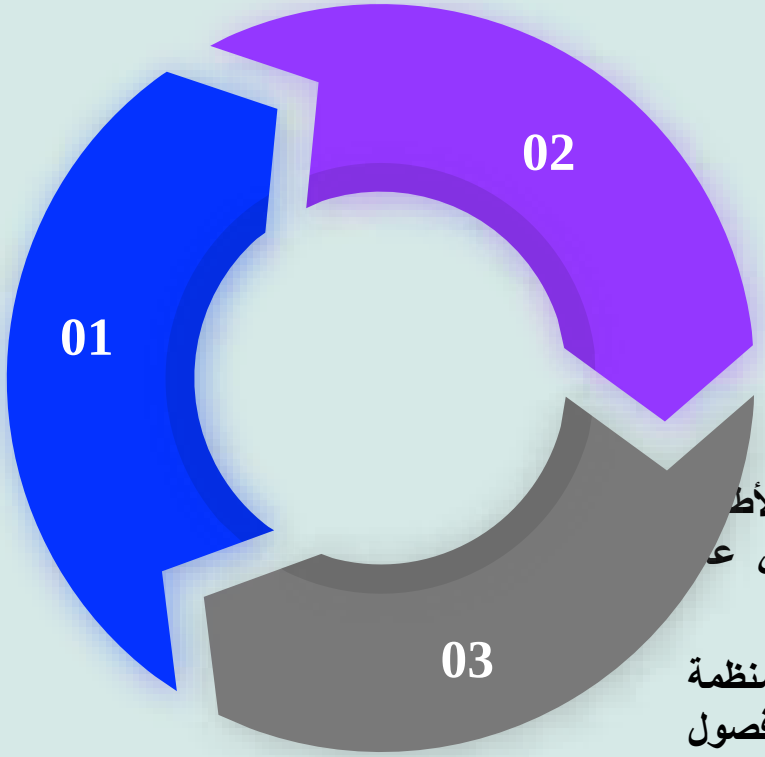

برنامج التطوير المدرسي

يهدف هذا البرنامج الى رفع قدرة المدارس على إدارة العملية التعليمية وتحسينها وتطويرها وصولًا إلى تحقيق معايير الجودة الشاملة ويأتي ذلك من خلال رفع قدرات المدارس والعاملين فيها

إعطاء المدرسة قدر واسع من الاستقلالية في إدارة شئونها من حيث التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم الذاتي والتفكير بما يخدم عملية التطوير وتوظيف موارد المدرسة البشرية والمالية في وجود نظام من الشفافية والمحاسبة والتقييم الذاتي.

الهدف الخامس: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

الهدف الخامس (المساواة بين الجنسين)			
الغاية	المؤشر	القيمة	السنة
5-3 القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث	5-3-1 نسبة النساء من الفئة العمرية 20-24 عاماً: - اللاتي تزوجن قبل بلوغ سن 18	32 % %9	2018 2018
الغاية 5-5 كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعلمية	5-5-1 نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية والحكومات المحلية (بالنسبة المئوية من اجمالي عدد المقاعد)	0.00	2023
	5-5-2 نسبة النساء في المناصب الإدارية	3.42	2023
الغاية 5-أ اجراء إصلاحات لمنح المرأة حقوقا متساوية في الموارد الاقتصادية وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والسيطرة على الأرض وغيرها من الممتلكات وعلى الخدمات المالية والميراث والموارد الطبيعية وفقا للقوانين الوطنية .	5 أ- 1- أ-نسبة مجموع المزارعين الذين يمتلكون أراضي زراعية او لديهم حقوق مضمونه في الأراضي الزراعية بحسب الجنس. ب-حصة المرأة بين الملك او أصحاب الحقوق في الأراضي الزراعية بحسب نوعية الحيازة.	95 5	2015 2015

جهود وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

- تم تنفيذ عدد من الأنشطة والفعاليات الخاصة بالمرآه والسلام والامن في محافظة عدن وتم تشكيل لجنة فرعية للخطة في محافظة عدن وتم من خلالها وعبر منظمات المجتمع المدني تنفيذ عدد من الأنشطة.
- تشكيل لجان فرعية للخطة الوطنية للمرأة في عدد من المحافظات وتنفيذ عدد من البرامج والأنشطة في هذا المجال.
- كما قامت الوزارة بالتنسيق مع بعض منظمات المجتمع المدني لتنفيذ مشاريع في بعض المحافظات كالتالي:
- منظمة أجيال بلا قات (مشروع تعزيز المشاركة الفعالة للمرأة في عملية الإغاثة والإنعاش المبكر والسلام (منظمة كير- تعز/عدن).
- منظمة شباب بلا حدود (مشروع تشغيل مراكز خدمات للشباب في عدن ودعم إشراك الشباب في مناصرة العنف ضد النساء وبناء قدرات التوافق الشبابي لبناء السلام).
- مؤسسة سلام للمجتمعات المستدامة، مشروع بناء السلام التصاعدي (عدن).
- المنظمة الوطنية للتنمية المجتمع، مشروع بناء السلام التصاعدي (تعز).
- مؤسسة أكون للحقوق والحريات، مشروع إضفاء الطابع المحلي على جدول أعمال المرأة والأمن والسلام، منظمة مبادرة السلام (عدن، أبين، شبوه، حضرموت).

الجهود المبذولة للحد من عدم المساواة بين الجنسين

- هناك جهود مقدرة تبذل في إطار الخطط الوطنية والبرامج الحكومية لتحسين فجوة النوع الاجتماعي وتمكين المرأة على كل المستويات ومن أبرزها:
- ✓ زيادة التحاق الفتيات بالتعليم وخفض نسبة التسرب وتقليص الفجوة التعليمية بينهن وبين الذكور
- ✓ التوسع في بناء مدارس خاصة بالفتيات في مناطق الاحتياج
- ✓ إصدار قانون بإلزامية التعليم للمرحلة الأساسية
- ✓ تحسين فرص التحاق الفتيات بالتعليم الفني والمهني والتعليم الجامعي
- ✓ رصد ممارسات العنف ضد النساء على مستوى الريف والحضر.
- يتم تنفيذ الخطة الوطنية اليمنية للمرأة والسلام والامن تطبيقا لقرار مجلس الامن الدولي رقم 1325 الخاص بالمرأة والسلام والامن والتي تتراسها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

تحديات عدم المساواة بين الجنسين

- تحديات قانونية والتي تحول دون تحقيق تقدم في مؤشرات المساواة بين الجنسين بما فيها القوانين والاجراءات المتلعقة بتمكين النساء في الوظائف العامة ومراكز صنع القرار وغيرها من المجالات.
- تحديات اجتماعية تتمثل في خلق ثقافة مجتمعية بأهمية تحقيق المساواة بين الجنسين في اطار الشرعية الاسلامية.
- تحديات عامة ناتجة عن الظروف الاقتصادية الصعبة وضعف الاستقرار الامني والسياسي والذي ينعكس في ضعف توفر الخدمات الاساسية وسهولة الوصول عليها لكافة فئات المجتمع وتحديداً النساء.

التدخلات المطلوبة للحد من عدم المساواة بين الجنسين

زيادة تمثل النساء في الجهاز الاداري للدولة والقطاع الخاص إلي 10% اجمالي العاملين وفق خطة محددة ومزمنة في عام 2024 .

حث صناع القرار على سن قوانين وتشريعات ضامنه لتحقيق المساواة بين الجنسين.

عمل حملات توعوية يشارك فيها الشخصيات الاجتماعية والدعاة والمؤثرين المجتمعين للتوعية بأهمية تحقيق المساواة.

وضع خطة تستهدف وصول النساء الى الخدمات الأساسية بنسبة معينة قابلة للتنفيذ والقياس.

الهدف السادس: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

الهدف السادس: كفالة توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وادارتها اداره مستدامة			
الغاية	المؤشر	القيمة	العام
الغاية 1.6 تحقيق هدف حصول الجميع على نحو منصف على مياه الشرب الامنة والميسورة التكلفة بحلول عام 2030.	1.1.6 نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب المُدارة بشكل آمن	(لا تتوفر بيانات ، حتى مسح MICSالأخير لم يقم باختبارات نوعية المياه على مستوى الاسرة)	2015 2022
	1-4-1 (أ)-نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات مياه الشرب الأساسية(%) (تم استخدام مؤشر فرعي)	55.779 61.758	2015 2022
الغاية 2.6 تحقيق هدف حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية وانهاء التغوط بالعراء وايلا اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفتيات ومن يعيشون في أوضاع هشة بحلول عام 2030.	1-2-6 (أ) نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات الصرف الصحي المُدارة بشكل آمن (%)	17.432 19.165	2015 2022
	1-4-1 (ب)-نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات الصرف الصحي الأساسية(%) (تم استخدام مؤشر فرعي)	51.569 54.845	2015 2022
	1-2-6 (ج) نسبة السكان الذين يمارسون التغوط في العراء (%)	15.368 8.574	2015 2022
الغاية 4.6 تحقيق زيادة كبيرة في كفأه استخدام المياه في جميع القطاعات وكفالة سحب المياه العذبة وامداداتها على نحو مستدام من معالجة شح المياه والحد من بقدر كبير من عدد الأشخاص الذين يعانون من ندرة المياه بحلول عام 2030م.	1-4-6التغير في كفأه استخدام المياه على مدى فترة من الزمن	30	2015
	2-4-6حجم الضغط الذي تتعرض له المياه: سحب المياه اعذبه كنسبة من موارد المياه العذبة المتاحة.	55	2016

الهدف السادس: كفالة توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وادارتها اداره مستدامة				
الغاية	المؤشر		القيمة	العام
٦-٦ حماية وترميم النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه، بما في ذلك الجبال والغابات والأراضي الرطبة والأنهار ومستودعات المياه الجوفية والبحيرات، بحلول عام 2020	٦-٦-١ نسبة التغير في نطاق النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه خلال فترة من الزمن	مساحة المياه الدائمة للبحيرات والأنهار (كم2)	65.012579	2022
		مساحة المياه الدائمة للبحيرات والأنهار (٪ من إجمالي مساحة الأرض)	0.000123137	2022
		مساحة المياه الموسمية للبحيرات والأنهار (كم2)	303.749766	2022
		مساحة المياه الموسمية للبحيرات والأنهار (% من إجمالي مساحة الأرض)	0.000575316	2022
		التغير الدائم في مساحة المياه في البحيرات والأنهار (%)	37.6669805	2022
		التغير الموسمي في مساحة المياه في البحيرات والأنهار (%)	126.7216364	2022
		مساحة الأراضي الرطبة (كم2)	724.743592	2022
		منطقة المنجروف (كم2)	15.506057	2020
		إجمالي تغير مساحة أشجار المنجروف (%)	-18.35291808	2020

التحديات لضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع

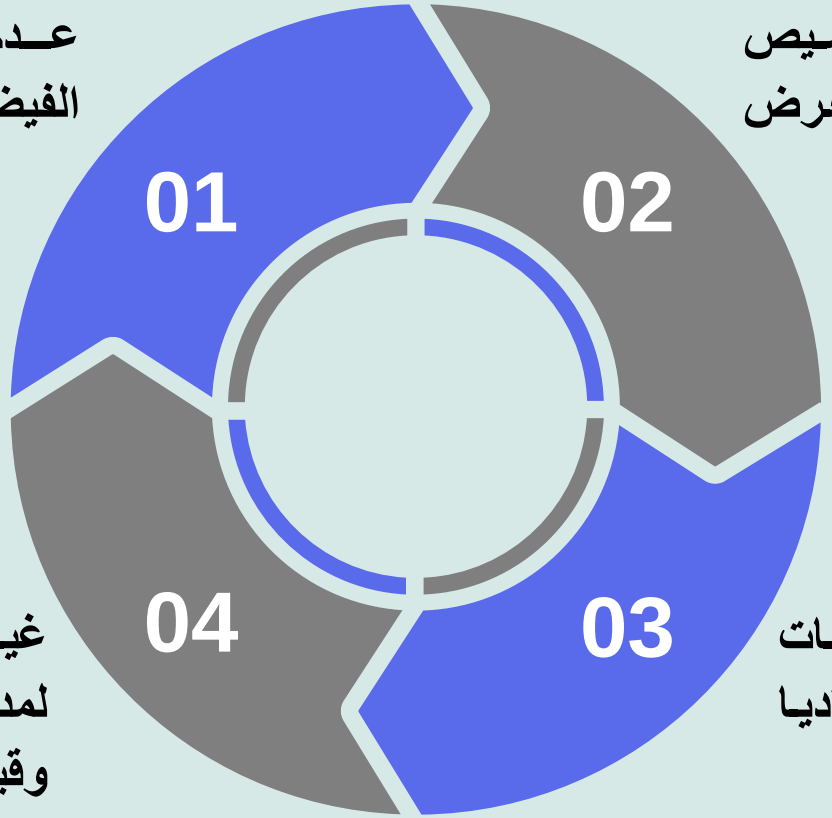

عجز مصادر المياه مع غياب تخطيط وتحصيص المياه وبالتالي غياب التوازن المستدام بين العرض والطلب على المياه .

- غياب خطط حماية التنوع الحيوي الزراعي والتكيف مع المناخ

تعاني القدرات المؤسسية الحالية للهيئات والمؤسسات المختصة من العجز الشديد ماديا وبشريا ومالياً.

غياب رؤية وطنية تبين الأوزان النسبية لمدخلات التنمية الوطنية ومن ذلك غياب موقع وقيمه المياه في سلم أولويات الحكومة.

عدم وجود البنية التحتية الكافية لمواجهة الفيضانات والاعاصير وقضايا المناخ.

- تعرض الاحواض المائية الى الاستنزاف الجائر للمياه وغياب خطط ادارة المساقط المائية للاحواض المائية

التدخلات ذات الأولوية لضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع

تصميم تدخلات لحصاد مياه الامطار للأغراض المنزلية في إطار مشاريع مياه الريف.

إعداد خطة تستهدف استعادة التوازن (إغاثة - تعافي - تنمية).

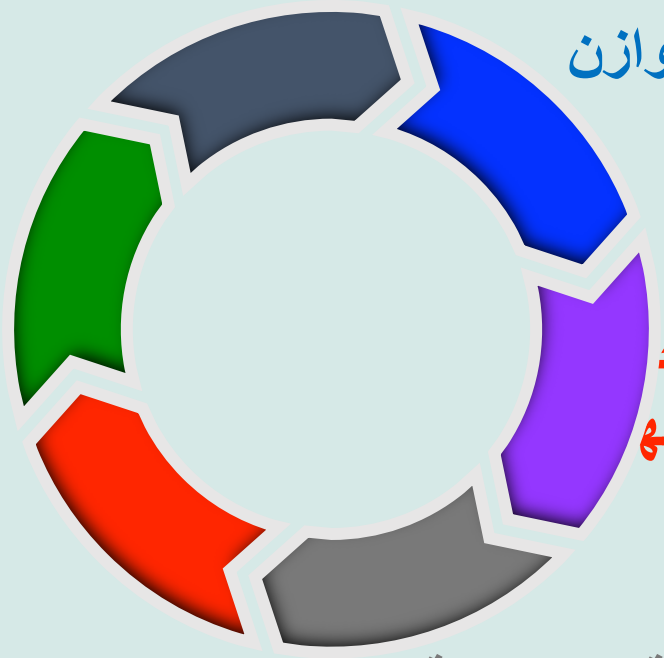

مواكبة التطور الحضري في تمويل وإنشاء شبكات المياه والصرف الصحي في المدن الحضرية.

إعادة تأهيل شبكات المياه والصرف الصحي ومحطات معالجة المياه العادمة الى وضعها الطبيعي ما قبل الازمة بنسبة 100 %.

تطوير حقول المياه الحالية مع تحلية مياه البحر لتخفيف العجز.

الهدف السابع: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

الهدف السابع ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة			
الغاية	المؤشر		السنة
الغاية 7-1: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة بحلول عام 2030	المؤشر 7-1-1. نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء.	67.40	2015
		73.90	2020
		77.42	2023
		100	2030 المستهدف

	النسبة المئوية لوصول الكهرباء للسكان من المجموع العام	النسبة المئوية لسكان المناطق الحضرية الذين لديهم أمكانية الوصول	النسبة المئوية لسكان الريف الذين لديهم أمكانية الوصول	إجمالي إنتاج الكهرباء (ميجاوات/ساعه)	الوصول إلى الوقود النظيف وتقنيات الطهي
1990	22.1	88,6	36,0	1663	.....
1995	28.4	90,3	43,1	2422	.....
2000	35.0	91,9	50,0	3433	55,7
2005	37.6	91,1	56,4	4768	57,9
2010	48,3	95,0	63,1	7755	59,7
2015	56,1	97,0	70.2	5326	61,1

جهود الحكومة للتحول إلى الطاقة النظيفة

- تفيد المؤشرات الطبيعية إلى توافر مصادر الطاقة المتجددة باليمن مما يدفع الحكومة إلى التوجه للاستفادة من تلك المصادر في قطاع الطاقة لتوليد الكهرباء. حيث حددت أحدث دراسة تم عملها من قبل وزارة الكهرباء والطاقة مقدار توافر مصادر الطاقة المتجددة الطبيعية في الجدول ادناه:
- يحتل قطاع الكهرباء أولوية قصوى في خطة الحكومة نظراً لأهميته في الحياة والتنمية وتعزيز فرص السلام المستدام، ومن الأهمية بمكان صيانة المحطات القائمة وتطوير قطاع الكهرباء بصورة عامة والانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة وفق خطة متوسطة وطويلة الأجل فضلاً عن أهمية تعزيز مشتركة القطاع الخاص في توفير الكهرباء بأسعار مناسبة للأسر الفقيرة والضعيفة.

الموارد	القدرة النظرية (ميجاوات)	إجمالي القدرة التقنية (ميجاوات)	إجمالي القدرة الفعلية (ميجاوات)
الرياح	308,722	123,429	34,286
الحرارة الجوفية	304,000	29,000	2,900
الطاقة الشمسية	2,446,000	1,426,000	18,600
الكتلة الحيوية	10	8	6
الطاقة الكهرومائية	31-12	30-11	—
التسخين الشمسي	3,014	278	278

التحديات لضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

- تعرض قطاع الطاقة لأضرار كبيرة في الاصول والمنشآت والمعدات الاساسية وخطوط النقل وأبراج الكهرباء ومحطات التحويل في مناطق المواجهات العسكرية

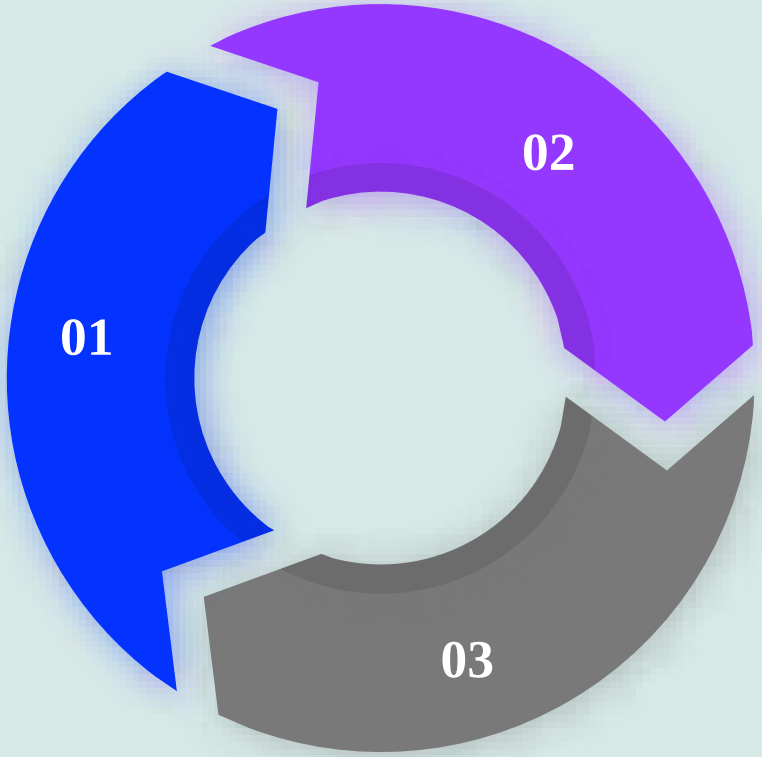

- يواجه قطاع الطاقة والكهرباء عجزاً مزمناً في توفير الطاقة الكهربائية للأغراض التجارية والمنزلية حيث تصل معدل التغطية من الشبكة العامة في 2016 سوى 10%من السكان

- ضعف القدرة التوليدية لأغلب محطات توليد الكهرباء في اليمن خصوصاً محطات الديزل وتقادمها وافتقارها إلى التحديث والصيانة وتقادم خطوط النقل والتوزيع وارتفاع نسبة الفاقد في عمليات التوزيع والنقل والتوليد.

8 العمل اللائق ونمو الاقتصاد

الهدف الثامن: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق

الهدف الثامن: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق			
الغاية	المؤشر	القيمة	السنة
الغاية 8-1: الحفاظ على النمو الاقتصادي الفردي وفقا للظروف الوطنية وبخاصة نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7% على الأقل سنويا في البلدان الأقل نمو	المؤشر 8-1-1. معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.	- 37.77 - 1.11 - 7.29 3	2015 2020 2023 2030 المستهدف
الغاية 8-2 تحقيق مستويات اعلى من الانتاجية الاقتصادية من خلال التنويع؛ والارتقاء بمستوى التكنولوجيا والابتكار بما في ذلك من خلال التركيز على القطاعات المتسمة بالقيمة المضافة العالية والقطاعات الكثيفة العمالة	1.2.8 معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لكل شخص عامل • معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لكل شخص عامل	- 30.92 - 9.86 - 5.51 3	2015 2020 2023 2030 المستهدف
الغاية 8-5 تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال بمن فيهم الشباب والاشخاص ذوو الاعاقة وتكافؤ الاجر لقاء العمل المتكافئ القيمة بحلول عام 2030	8-5-2 معدل البطالة بحسب الجنس والعمر والاشخاص ذوي الاعاقة •معدل البطالة	**32** **5**	**2019** 2030 المستهدف

	العمل ونمو الاقتصاد في سيناريو عدم الصراع				العمل ونمو الاقتصاد في سيناريو الصراع				الفوارق المنسوبة للصراع *			
	2014	2019	2022	2030	2014	2019	2022	2030	2014	2019	2022	2030
إجمالي الناتج المحلي بسعر الصرف في السوق (مليار)	35.7	44.1	52.9	100.3	35.7	20.1	18.5	15.6		88.8†	180.†8	656.†9
إجمالي الناتج المحلي للفرد عند تعادل القوة الشرائية	3,770	3,970	4,280	5,900	3,770	1,950	1,710	1,260		-2,020	-2,580	-4,650
معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي للفرد عند تعادل القوة الشرائية	-2.7	2.3	2.9	4.7	-2.7	-5	-5.1	-3.8		7.3-	8-	8.5-
العمالة المُدرَبة (النسبة المئوية من إجمالي القوة العاملة)	0.397	0.396	0.403	0.433	0.397	0.288	0.262	0.206		-0.11	-0.14	-0.23
رأس المال البشري	-0.03	-0.03	-0.02	-0.02	-0.03	-0.03	-0.02	-0.02		-0.01	0	0
رأس المال الاجتماعي	-0.01	-0.01	0	0	-0.01	-0.03	-0.02	-0.01		-0.03	-0.02	-0.01
رأس المال المادي	-0.01	-0.01	-0.01	-0.01	-0.01	-0.01	-0.01	0		0	0	0
رأس المال المعرفي	-0.01	-0.01	0	0	-0.01	-0.01	-0.01	0		-0.01	0	0

أثر الحرب والصراع على تحقيق الهدف

- ساهمت الظروف التي مرت بها اليمني في تدمير رأس المال المادي والبشري ، وتحوّل الإنفاق العام بعيداً عن الأنشطة الإنتاجية .
- يقدر الانكماش التراكمي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP) بنحو46.4% نهاية عام 2019 مقارنة مع عام 2014. وقدرت الخسائر الاقتصادية التراكمية بحوالي 126 مليار دولار جراء تراجع النمو الاقتصادي خلال الفترة 2014- 2019،
- لا تدخل ضمن هذه الخسائر تقييم الأضرار المادية البشرية والتدمير الذي لحق بالبنى التحتية والمنشآت الانتاجية والخدمية وتعطيل كثير من الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية نتيجة الحرب،.
- تتضاعف الخسائر الاقتصادية إذا استمر سيناريو الحرب والصراع حيث تشير الدراسة التياعدها ال UNDP إلى ان خسائر الناتج المحلي الاجمالي يمكن ان تصل الى 180.8 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2022م، وربما تصل الى 656.9 مليار دولار بحلول عام 2030.

الجهود المبذولة لتعزيز النمو الاقتصادي وتوفير العمل اللائق

- عدد من التدخلات والمشاريع الممولة من البنك الدولي والاتحاد الاوربي والايفاد والبرنامج السعودي
- التركيز على مشاريع سبل المعيشة وبناء الاصول للأسر الفقيرة في الريف اليمن بما في ذلك مشاريع ممولة من الاتحاد الاوربي والايفاد والبنك الدولي
- المسار السريع لاستيعاب 400 مليون دولار من المملكة العربية السعودية
- تعهدات سابقه من المانحين بما فيها الكويت والامارات وقطر وقد ترجمت الى مشاريع يجري تنفيذها ومنها مشروع سد حسان و كليات المجتمع وكهرباء الحسوه، مصانع الاكسجين ،مركز الطب الشرعي عبر الصندوق العربي، مراكز الانزال السمكي ١٧مركز انزال ...الخ
- تنفيذ عدد من التدخلات في مجال الطاقة الشمسية المستدامة من قبل اليونبس ومتدخلين اخرين

التحديات

- انكماش النشاط الاقتصادي بأكثر من 50% و تفاقم معدل البطالة وخاصة في أوساط الشباب حيث زاد معدل البطالة من 22.1% عام 2015 الى 32% عام 2019.
- تراجع الموارد العامة للدولة وتفاقم الازمة الانسانية وتراجع الخدمات العامة الاساسية وخاصة الكهرباء والتعليم والصحة وخلخلة المؤسسات
- توقف جزء كبير من الأنشطة الاقتصادية في القطاعات العامة والخاصة، وتوقف البرامج الاستثمارية الحكومية،
- أغلب المستثمرين الأجانب، وخروج نسبة كبيرة من رأس المال المحلي إلى الخارج
- وانخفاض صادرات النفط والغاز الطبيعي بحوالي 90% ، وانخفاض الإيرادات الحكومية من الجمارك والضرائب.
- كما واجه القطاع الخاص تحديات متنوعة منها ضعف جاذبية البيئة الاستثمارية وارتفع درجة المخاطر السياسية والامنية وتدهور سعر العملة نتيجة توقف صادرات النفط.

الهدف التاسع :اقامة هياكل اساسية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل للجميع وتشجيع الابتكار

الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية			
الغاية	المؤشر	القيمة	السنة
الغاية 9-1 قامة بنى تحتية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود، بما في ذلك البنى التحتية الإقليمية والعابرة للحدود ،لدعم التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان مع التركيز على تيسير سبل استفادة الجميع منها بتكلفة ميسورة وعلى قدم المساواة	المؤشر9-1-2 عدد الركاب وحجم الشحنات، ووسيلة النقل	28183.26 (مسافر/ كلم) 5726.67 حجم الشحنات المنقولة بالنقل البري (طن/كلم)	2017 2017
الغاية 9-3 زيادة فرص حصول المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم وسائر المشاريع، ولا سيما في البلدان النامية، على الخدمات المالية، بما في ذلك الائتمانات الميسورة التكلفة، وإدماجها في سلاسل القيمة والأسواق	المؤشر9-3-2 نسبة الصناعات الصغيرة الحجم التي لها قرض أو خط ائتمان	%3.38	2013
الغاية 9.ج تحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسعي إلى توفير فرص الوصول الشامل والميسور إلى شبكة الانترنت في أقل البلدان نمواً بحلول عام 2020	المؤشر9-ج-1 نسبة السكان المشمولين بشبكة الهاتف المحمول، بحسب التكنولوجيا		
	• نسبة السكان المشمولين بشبكة الجيل الثاني للهاتف المحمول على الاقل	92.63	2023
	• نسبة السكان المشمولين بشبكة الجيل الثالث للهاتف المحمول على الاقل	100	2023
	نسبة السكان المشمولين بشبكة الجيل الرابع للهاتف المحمول على الأقل	0	2023

التحديات لتعزيز الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

- ضعف جاذبية البيئة الاستثمارية نظرا لارتفاع درجة المخاطر الامنية والسياسية نتيجة الظروف الاستثنائية التي يمر بها البلاد.
- ضعف جاذبية البيئة الاستثمارية للاستثمار في القطاع الصناعي والتكنولوجي نظرا لضعف البنية التحتية لنمو القطاع الصناعي والتطور التكنولوجي
- تدني القدرات التشغيلية للنشاط الاقتصادي، وضعف مرونة الجهاز الإنتاجي.
- ضعف مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي وخاصة قطاع الصناعة والتكنولوجيا.

الجهود المطلوبة لتسريع تحقيق الهدف

- تطوير استراتيجية للتصنيع واستغلال الثروات المعدنية المتنوعة التي يمتلكها اليمن
- تطوير نشاط الصناعات التحويلية لرفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، لخلق فرص العمل المنتجة والمستدامة و.

الهدف العاشر : الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها

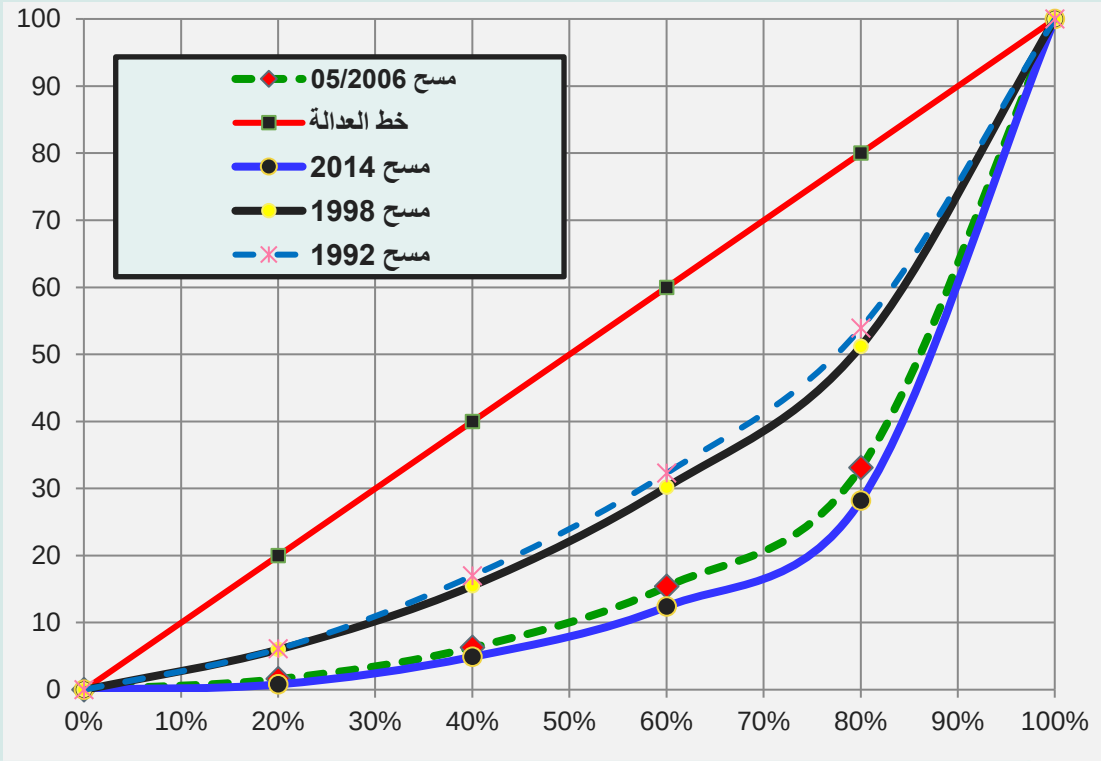

بحسب منحى لوريز فان التفاوت في الدخل يزيد مع مرور الزمن في اليمن.وتشير نتائج مسح ميزانية الاسرة 2014 إلى 20% من السكان يحصلون على 71.8% وان 80% من السكان يحصلون على 28.2% من الدخل.

الهدف العاشر: الحد من أوجه عدم المساواة

الغاية	المؤشر	القيمة	السنة
الغاية 10-ب تشجيع المساعدة الإنمائيّة الرسميّة والتدفّقات المالية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى الدول التي تشتد الحاجة فيها إليها، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان الأفريقية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحليّة، وفقاً لخططها وبرامجها الوطنية	المووشر10 -ب-1 مجموع تدفّقات الموارد المخصّصة للتنمية، بحسب البلدان المستفيدة والبلدان المانحة وأنواع التدفّقات (على سبيل المثال المساعدة الإنمائيّة الرسميّة، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتدفقات الأخرى)	3782.95 (مليون دولار)	2021
الغاية 10-ج خفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من 3 في المائة، وإلغاء قنوات التحويلات المالية التي تربو تكاليفها على5 في المائة، بحلول عام 2030	المؤشر10-ج-1 تكاليف التحويلات المالية كنسبة من المبالغ المحوّلة	%5.16 %3	2021 2030 المستهدف

التدخلات للحد من عدم المساواة

زيادة حجم الانفاق الموجه للفقراء ومحدودي الدخل من خلال التعليم و الرعاية الصحية والتعليمية.

زيادة حجم التحويلات النقدية للفئات المستهدفة وتوسيع نطاقه جغرافيا.

زيادة الانفاق على قطاع الصحة بصورة متدرجة تتناسب مع توسع الخدمات الصحية.

دعم تطوير سياسة الامن الغذائي بما في ذلك دعم القطاع الزراعي والسمكي ونظم الغذاء.

دعم المستشفيات الريفية لتقديم خدمات مباشرة لسكان الريف بحيث تشمل خدمات تشخيصية وعلاجية وجراحية.

الهدف الحادي عشر: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وامنة وقادرة على الصمود ومستدامة

الهدف الحادي عشر: مدن ومجتمعات محلية مستدامة			
الغاية	المؤشر	القيمة	السنة
الغاية 11-1 ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، بحلول عام 2030	المؤشر11-1-1 نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في احياء فقيرة او مستوطنات غير رسمية او مساكن غير ملائمة السكان الذين يعيشون في احياء فقيرة	45.27 40.92 37.11 0	2015 2020 2023 2030 المستهدف
الغاية 11-6 الحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن، بما في ذلك عن طريق إيلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها، بحلول عام 2030.	المؤشر 11-6-1 نسبة النفايات الصلبة للمدن التي تجمع بانتظام و يجري تفريغها نهائيا على نحو كاف من مجموع النفايات الصلبة للمدن كمية النفايات التي تجمع بانتظام (ألف طن)	1786 (ألف طن)	2018

التحديات لجعل مدن ومجتمعات محلية مستدامة

- محدودية الموارد المحلية والمساعدات الخارجية للحد من الفقر في التجمعات السكانية الريفية والحضرية وتوفير الخدمات الأساسية.
- انخفاض المساعدات الانسانية لتلبية احتياجات النازحين من السلع المنقذة للحياة السكن والطعام والاحتياجات الصحية والتعليمية.
- محدودية التمويل في قطاع إدارة النفايات لقطاع البلدية، وعدم توفر المعدات والآليات الكافية لجمع النفايات البلدية وصيانتها المستمرة، وعدم توفر مقالب كافية ومناسبة وآمنة لجمع هذه النفايات والتخلص منها.

الجهود المطلوبة لتسريع تحقيق الهدف

- الوصول إلى اتفاق سلام شامل ومستدام ينهي حالة الصراع والحرب ويعيد الامور إلى نصابها.
- تنفيذ برنامج شامل لإعادة الاعمار والتعافي يتم تمويله من الشركاء الاقليميين والدوليين.
- ترسيخ الاستقرار الامني والسياسي وسيادة القانون من خلال توحيد المؤسسة الامنية والعسكرية.
- معالجة اثار الحرب الاقتصادية والاجتماعية والنفسية وتحقيق المصالحة والعدالة الانتقالية.

الهدف الثاني عشر: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

الهدف الثاني عشر: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان			
الغاية	المؤشر	القيمة	العام
12-2 تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية، بحلول عام 2030.	12-2-2 نصيب الفرد من الاستهلاك المادي المحلي بالأطنان (المترية)	2.27	2017
12- cترشيد إعانات الوقود الأحفوري غير المتسمة بالكفاءة والتي تشجع على الاستهلاك المسرف، عن طريق القضاء على تشوهات الأسواق، وفقا للظروف الوطنية، بما في ذلك عن طريق إعادة هيكلة الضرائب والتخلص بالتدريج من الإعانات الضارة حيثما وجدت، لإظهار آثارها البيئية، على أن تراعى في تلك السياسات على نحو كامل الاحتياجات والظروف الخاصة للبلدان النامية، والتقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة التي قد تنال من تنميتها، وعلى نحو يكفل حماية الفقراء والمجتمعات المحلية المتضررة.	12-c-1 دعم الوقود الأحفوري (الاستهلاك والإنتاج) كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (%)	0.002	2020

التحديات لضمان الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

- الانخفاض الحاد في الإيرادات العامة للدولة السيادية من الضرائب والجمارك وتوقف انتاج النفط والغاز من عام 2022م وخلال عام 2023م وحتى الان.
- تدهور سعر الصرف العملة المحلية الريال مقابل الدولار الأمريكي .
- تجميد الصرف على البرنامج الاستثماري والابقاء على المشاريع الحكومية قيد التنفيذ فقط .
- ارتفاع معدلات الدين العام الداخلي والخارجي وذلك نتيجة لتراكم الديون المتأخرة وعدم القدرة على السداد بسبب انخفاض موارد النقد الاجنبي وخاصة من عائدات تصدير النفط والغاو وانحسار الدعم الدولي سواء للجوانب الانسانية او التنموية.

الجهود المطلوبة لتسريع تحقيق الهدف

- اتخاذ اجراءات عملية لتنمية الموارد المالية للدولة من خلال تطبيق ضريبة القيمة المضافة ورفع نسبة تحصيل الايرادات السيادية بمختلف أنواعها ومكافحة التهرب الضريبي والجمركي.
- استئناف تصدير النفط والغاز وحماية المنشئات النفطية من الاعتداءات الحوثية.
- تعزز القدرات المؤسسية والبشرية على انتاج البيانات المالية ونشرها بصورة منتظمة لتعزيز الشفافية.
- تعزيز الحوار والشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص لزيادة اسهامه في زيادة حجم الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها مشاريع البنية التحتية وقطاع الطاقة البديلة.

الهدف الثالث عشر: العمل المناخي

الهدف(13) : اتخاذ إجراءات عاجله للتصدي لاثار المناخ واثاره			
الغاية	المؤشر	القيمة	العام
13-1: تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة المخاطر المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في البلد وتعزيز القدرة على التكيف مع تلك المخاطر	13-1-1 عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين ومن تضرروا مباشرة بسبب الكوارث من بين كل 100 000 شخص	207.1	2022
13-2: ادماج التدابير المتعلقة بتغيير المناخ في السياسات والاستراتيجيات	١٣-٢-١ عدد البلدان التي لديها مساهمات محددة وطنياً واستراتيجيات طويلة الأجل وخطط تكيُّف وطنية وبلاغات متعلقة بالتكيّف، على نحو ما تُفاد به أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ	اعداد ثلاثة بلاغات وطنية، وحاليا يجري اعداد البلاغ الوطني الرابع لليمن. يتم حاليا تطوير استراتيجية وطنية للحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ, كما قدمت اليمن INDC	2022
	13-2-2 مجموع انبعاثات غازات الدفيئة في السنة	34,136 جيجا جرام من مكافئ ثاني أكسيد الكربون	2010

الجهود الحكومية لمواجهة التغيرات المناخية

- حققت اليمن نجاحا في التحول في استخدام الطاقة النظيفة، واعداد التقارير والبلاغات الوطنية (الاول والثاني والثالث)
- تم تدريب فريق وطني على احتساب خسائر الكوارث الوطنية ورصد اطار سنداي لمعالجة قضية ضعف بيانات الخسائر والاضرار المناخية,
- يجري حاليا تنفيذ مشروع تعزيز المرونة لبناء الصمود في اليمن، بالتعاون بين وزارة المياه والبيئة وبرنامج الامم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث UNDRR،
- يسعى المشروع الى انجاز استراتيجية وطنية والية تنسيق وطنية للحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ، بغية معالجة الضعف المؤسسي والتشريعي الحالي.

التحديات للتصدي لأثار المناخ

- تزايد وتيرة الفيضانات والسيول والتي أثرت على أكثر من 300,000 شخص وصاحبها انتشار للأمراض مثل الكوليرا وحمى الضنك والملاريا والدفتيريا،
- تسببت الأمطار الغزيرة والسيول في أضرار واسعة النطاق للبنية التحتية الزراعية، وبالتالي يمثّل تغيُّر المناخ تهديداً خطيراً للأمن الغذائي والتنمية المستدامة
- ضعف القدرات المتعلقة بالرصد والمراقبة والتحقق او التقييم لمؤشرات اهداف التنمية المستدامة.
- اندثار كثير من الاحياء المائية والشعاب المرجانية واشجار المنجروف وتأكل الشواطي بفعل الاعاصير بسبب تغير المناخ.
- هشاشة الموارد الارضية الطبيعية والتنوع الحيوي الزراعي والحيواني والنباتي والتربة بسبب التغيرات المناخية.

التدابير المطلوبة لمواجهة التغيرات المناخية

تطوير خطة للتعامل مع الأزمات الطارئة، واعتماد نهج التكيف القائم على النظام الإيكولوجي، ونقل تكنولوجيا صديقة للبيئة في مختلف المجالات كالزراعة والصناعة وتشجيع آليات وتقنيات الإنتاج الآمن والنظيف, ة.

بناء قواعد البيانات الوطنية المتعلقة بالتغيرات المناخية وخسائر الكوارث المناخية والاستفادة منها في اعداد خطط التخفيف والتكيف الوطنية وبرامج صندوق الخسائر والاضرار المناخية.

استكمال البنية المؤسسية والتشريعية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ.

تعزيز قدرات الفريق المعني بمتابعة ورصد المؤشرات .

وضع غايات ومؤشرات وطنية للعمل المناخي وفق الاولويات الوطنية،، مع تصميم لوحة وطنية لرصدها ومراقبتها واعداد التقارير، .

تطوير نظم انذار مبكر محلية، من اجل تجنب خسائر الكوارث المناخية، بحيث توفر الفهم السليم للمخاطر المناخية، ومراقبة وتقييم الاخطار والمخاطر.

الهدف الرابع عشر: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

الهدف الرابع عشر: الحياة تحت الماء			
الغاية	المؤشر	القيمة	السنة
الغاية 14- 5 حفظ % في المائة على الأقل من المناطق الساحلية والبحرية، بما يتسق مع القانون الوطني والدولي واستنادا إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة، بحلول عام 2020.	المؤشر 14-5-1 نطاق المناطق المحمية مقابل المناطق البحرية.	34.87	2023
	14-5-1 نسبة المناطق المحمية من المساحة الكلية	1.4	2018
	14-6-1-أ الصيد السنوي للأسماك (طن)	22071	2018

الجهود الحكومية

اتخذت الجمهورية اليمنية في الفترة السابقة عدد من الخطوات الكفيلة للحد من الاضرار بالبيئة البحرية ولعل ابرزها:

- انشاء الهيئة العامة لحماية البيئة والهيئة العامة للشؤن البحرية ومصلحة خفر السواحل وذلك لتعزيز الاهتمام بالبيئة البحرية كمورد اقتصادي مستدام ،
- اعلان ارخبيل سقطرى كمحمية طبيعية في البحر العربي والذي تبلغ مساحته 362500هكتار وغابة جزيرة كمران في البحر الأحمر بمحافظة الحديدة وتبلغ مساحتها 5257هكتار ، ومحمية الأراضي الرطبة في عدن تبلغ مساحتها 2586 هكتار،
- استكمال المتطلبات لإعلان محميتي بير علي يروم بمحافظتي (شبوة-حضرموت) و شرمة – جثمون (حضرموت).

التحديات لحفظ الحياة تحت الماء

- تحديات بيئية متزايدة، مثل تدمير الشعاب المرجانية، والتلوث، وآثار التغير المناخي، وظواهر جوية عنيفة مثل الأعاصير الحلزونية، و هذه العوامل أثرت على حجم الأرصدة السمكية.
- ضعف البنية التحتية لقطاع الاسماك سواء مراكز الانزال او مراكز الاستلام او مصانع الأسماك.
- شحة التمويلات المطلوبة لتنفيذ الخطط في مجال الزراعة والاسماك والبيئة وادارة المحميات الطبيعية.
- عدم وجود برامج رصد ومراقبة للبيئة البحرية.
- تدني الخدمات في المحافظات الساحلية مما يزيد الضغوط على البيئة البحرية .
- ضعف بناء القدرات للموارد البشرية في قطاع الزراعية والاسماك والمياه البيئة فيما المتعلقة بالرصد والمراقبة والتحقق او التقييم لمؤشرات اهداف التنمية المستدامة.
- عدم وجود خرائط تبين المواقع ذات الحساسية البيئية العالية .
- التحديات المتعلقة بتداعيات تغيرات المناخ وتأثيراتها على الانواع وموائلها الحساسة .

التدابير المطلوبة لتحقيق الهدف

- الاهتمام بالجزر المأهولة في البحر الأحمر ودراسة التنوع الحيوي فيها.
- بناء قاعدة معلومات تعكس وضع البيئة البحرية والساحلية .
- التوسع في إقامة المحميات البحرية الطبيعية ،
- وضع وتنفيذ خطط تنظيم المصايد البحرية التجارية ومعالجة مشكلة الفقر في المجتمعات الساحلية
- الاهتمام بتطوير قدرات المرأة في المجتمعات الساحلية وتعزيز دورها في تنمية الموارد البيئية الساحلية.
- تطوير أنشطة البحوث العلمية بما في ذلك البحوث التطبيقية للموارد الساحلية والبحرية وتوفير الاعتمادات المالية اللازمة لذلك .
- وضع معايير ومواصفات للمستويات المقبولة لتلوث البيئة الساحلية والبحرية وإعداد برامج عمل لحماية البيئة البحرية من التلوث من الأنشطة البرية .
- تعزيز قدرات الفريق المعني بمتابعة ورصد المؤشرات البيئية البحرية و الساحلية .

الهدف الخامس عشر: الحياة في البر

الهدف الخامس عشر: الحياة في البر			
الغاية	المؤشر	القيمة	السنة
الغاية15 -3 مكافحة التصحّر، وترميم الأراضي والتربة المتدهورة، بما في ذلك الاراضي المتضررة من التصحر والجفاف والفيضانات، والسعي إلى تحقيق عالمٍ خالٍ من ظاهرة تدهور الأراضي، بحلول عام 2030	المؤشر15-3-1 نسبة الاراضي المتدهورة الى مجموع مساحة اليابسة	%17.5	2019

جزيرة سوقطرة

تضم جزيرة سقطرى ثروة من الروائع الطبيعية، وقد تم تصنيف 37 في المائة من النباتات فيها متوطنة أو فريدة من نوعها في المنطقة. وأعطيت لقب "غالاباغوس المحيط الهندي". وجرى تحييدها في الصراع اليمني باعتبارها مدرجة على قائمة اليونسكو لمواقع التراث العالمي، لكن القوى العسكرية انتشرت فيها في عام 2018 فازداد الخطر الذي تواجهه في الحرب الدائرة حالياً. واقترح الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والموارد الطبيعية إضافة الجزيرة إلى قائمة التراث العالمي المعرض للخطر نظراً إلى عدد من التهديدات الأساسية، بينها التنمية غير المنضبطة، وانتشار الأنواع الدخيلة الغازية، وآثار تغير المناخ.

المصدر: UNIESCO, 2019; IUCN, 2018.

الجهود المطلوبة لتسريع تحقيق الهدف

- دعم المجتمع الدولي لليمن لتمويل انشطة متنوعة للمحافظة على التنوع البيولوجي والمحميات الطبيعية والغابات والمدرجات الزراعية.
- عمل دراسات لتقييم ومعرفة ومراقبة تدهور التربة والأراضي باستخدام مناهج علمية كاستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية (GIS.
- إنشاء نظام الرصد البيئي للحد من التلوث وتعزيز الرقابة والتفتيش وتطبيق القوانين والسياسات للحد من التأثيرات السلبية على البيئة،
- تنفيذ برنامج وطني للمساهمة في رفع مستوي الثقافة البيئة لكافة فئات المجتمع لحماية البيئة.
- الاستثمار في التوسع الاستراتيجي للمناطق المحمية وخاصة مناطق التنوع البيولوجي، وإطلاق حملات التشجير الوطنية لمكافحة التصحر،
- تفعيل القوانين لإيقاف الحفر العشوائي لآبار المياه الجوفية، ووقف الاحتطاب ومنع قطع الأشجار لمنع تدهور الغطاء النباتي.

الهدف السادس عشر: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها احد من اجل تحقيق التنمية المستدامة وإتاحة إمكانية وصول الجميع الى العدالة وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمسألة وشاملة للجميع على جميع المستويات

الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية			
الغاية	المؤشر	القيمة	السنة
الغاية 16-1 الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتّصل به من معدّلات الوفيّات في كل مكان	المؤشر 16-1-1 عدد ضحايا القتل العمد لكل 100,000 نسمة، بحسب العمر ونوع الجنس	21.7	2018
الغاية 16-2 إنهاء إساءة معاملة الأطفال واستغلالهم والاتجار بهم وتعذيبهم وسائر أشكال العنف المرتكب ضدّهم	المؤشر 16-2-1 نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنة واحدة و 17 سنة والذين تعرّضوا لأي عقاب بدني و/أو اعتداء نفسي من جانب مقدّمي الرعاية في الشهر السابق	%79	2018
الغاية 16-5 الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع اشكالهما	المؤشر16-5-2 نسبة الأعمال التجارية التي اتّصلت مرّة واحدة على الأقل بمسؤول حكومي ودفعت رشوة إلى مسؤول حكومي أو طلب منها أولئك المسؤولون الحكوميون دفع رشوة، خلال الاثني عشر شهراً السابقة (التاكد من صحة الرقم)	%64.30	2013

تعزيز البناء القانوني والمؤسسي لحقوق الانسان

- إعادة تفعيل الآلية الوطنية للمتابعة والتقارير في مجال حقوق الإنسان .
- تشكيل لجنة وزارية لحقوق الإنسان لتكون حلقة التنسيق الأساسية بين مختلف الوزارات، والتفاعل مع منظمات المجتمع المدني والنقابات والغرف التجارية.
- إنشاء إدارات عامة متخصصة لحقوق الإنسان بالوزارات والأجهزة الحكومية
- تشكيل الهيئة الاستشارية لوزارة حقوق الإنسان
- إنشاء اللجنة العليا للإغاثة
- انشاء المجلس الأعلى لشؤون المرأة - اللجنة الوطنية للمرأة:
- اللجنة الوطنية العليا لرعاية المعاقين – صندوق رعاية وتأهيل المعاقين:
- بناء القدرات والمساعدات التقنية الوطنية والتوعية بحقوق الانسان
- تفعيل برامج الحماية الاجتماعية في اليمن

• جدول اصدار وثائق السجل المدني 2023	
• اصدار بطاقات عائلية	• 35009
• شهادة ميلاد	• 220974
• شهادة وفاة	• 15772
• شهادة قيد زواج	• 3239
• شهدة ميلاد للاجانب	• 1794

الجهود المبذولة

1. تفعيل اجهزة الرقابة والمساءلة من خلال إعادة تشكيل اللجان الأساسية في وحدات الخدمة العامة وفقا للقانون، والمتمثلة في لجان المناقصات العامة، ولجان الاستثمار، ولجان شؤون الموظفين، والمجالس التأديبية، واللجان الطبية،

2.تفعيل الآليات المؤسسية المخولة بمواجهة الكوارث والصراعات ومنها المجلس الأعلى للدفاع المدني (مجلس مواجهة الكوارث والحالات الطارئة).

3.بناء قدرات السلطات المحلية بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي للتنمية .

4.تحديث السياسة الوطنية لمعالجة النزوح الداخلي والتهجير القسري كإطار وطني عام للتعامل مع ملف النزوح ورعاية النازحين .

5.تسهيل وصول المساعدات الإنسانية والسلع التجارية: من خلال "اللجنة العليا للإغاثة"، .

6.تنظيم مؤتمرات للمانحين بهدف تمويل "خطة الاستجابة الإنسانية"، وقد بلغت المساعدات: في العام 2019 حوالي 3.6 مليار دولار وفي العام 2023 حوالي 1.2مليار دولار.

7.تعزيز و حماية حقوق الطفل لحماية الأطفال من التعرض لخطر عقوبة الإعدام .

8.منع تجنيد الاطفال واعادة تأهيلهم . صدر قرار مجلس الوزراء (212) لعام 2012م بشأن الموافقة على التزامات باريس لحماية الأطفال من التجنيد غير المشروع أو استغلالهم من قبل القوات او المجموعات المسلحة

9. تم تأسيس نظام خاص بـ"عدالة الأحداث" بإشراف وزارة العدل بداية من أغسطس 2022،

10.تم إنشاء وحدات خاصة بالطفولة في مختلف الوزارات، والتي تعمل بتعاون مستمر ووثيق مع منظمة اليونيسف في تنفيذ العديد من برامج حماية الطفل، .

الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الاهداف

الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف			
الغاية	المؤشر	القيمة	السنة
الغاية:17-1 تعبئة الموارد المحلية بوسائل تقديم الدعم الدولي الى البلدان النامية لتحسين القدرات المحلية في مجال تحصيل الايرادات وغيرها من الايرادات	المؤشر 17-1-1 مجموع الايرادات الحكومية الاجمالية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	%10.9	2022
الغاية 17-3 حشد موارد مالية إضافية من مصادر متعددة من أجل البلدان النامية	المؤشر 17-3-2 حجم التحويلات المالية بالدولار كنسبة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي	7.16	2023
الغاية 17-4 مساعدة البلدان النامية في تحقيق القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل من خلال تنسيق السياسات الرامية إلى تعزيز التمويل بديون وتخفيف أعباء الديون وإعادة هيكلتها، حسب الاقتضاء، ومعالجة مسألة الديون الخارجية للبلدان الفقيرة المثقلة بها لإخراجها من حالة المديونية الحرجة	المؤشر17-4-1 تكاليف خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات	18.85	2015
الغاية 17-6 تعزيز التعاون الإقليمي والدولي بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي فيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار والوصول إليها، وتعزيز تبادل المعارف وفق شروط متفق عليها، بوسائل تشمل تحسين التنسيق فيما بين الآليات القائمة، ولا سيما على مستوى الأمم المتحدة، ومن خلال آلية عالمية لتيسير التكنولوجيا	المؤشر17-6-2 الاشتراكات في الإنترنت السلكي ذي النطاق العريض لكل 100 من السكان، بحسب السرعة	1.19	2021

الايرادات % من الناتج المحلي الاجمالي					
	2018	2019	2020	2021	2022
الايرادات الكلية والمنح	6.4	7.3	6.6	7.1	10.9
إيرادات النفط والغاز	3.0	3.6	2.4	2.4	3.3
ايرادات الضرائب	1.9	2.7	3.0	3.4	3.3
المنح	0.2	0.4	0.1	0.6	0.2

الجهود المبذولة لعقد شراكات لتحقيق الاهداف

تعزيز دور القطاع الخاص وتحسين مناخ الاستثمار من خلال تفعيل الهيئة العامة للاستثمار ومعالجة الصعوبات التي تواجه الاستثمار بالإضافة إلى وضع إطار قانوني لاستثمار القطاع الخاص في مشاريع البينة التحتية وفق PPP فضلاً عن تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الوصول إلى الاسواق وتمكين القطاع الخاص من قيادة النمو الاقتصادي من خلال تنفيذ إجراءات ترمي إلى تعزيز بيئة العمل وتحسين مناخ الاستثمار.

تكثيف جهود وزارة التخطيط والتعاون الدولي مع المانحين لحشد الدعم المالي من شركاء اليمن التنمويين الاقليميين والدوليين لإعادة الاعمار والتعافي الاقتصادي.

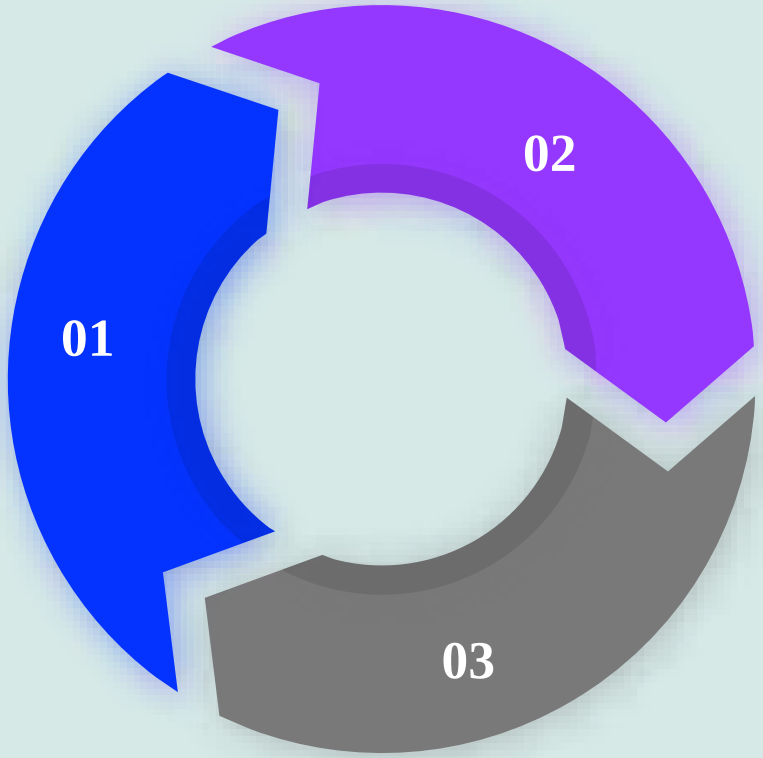

تبنت الحكومة اليمنية برنامج للإصلاح المالي والنقدي والاقتصادي بإشراف صندوق النقد العربي 2022-2025 في إطار ترتيبات استخدام الوديعة السعودية الاماراتية بمبلغ 2 مليار دولار يهدف الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتصحيح الاختلالات في الموازنة العامة ورفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي وتحسين بيئة الأعمال وتشجيع الاستثمار والانتاج وتعزيز الحوكمة والشفافية .

التحديات التي تواجه عقد الشراكات لتحقيق الاهداف

تراجع الناتج المحلي وانخفاض حجم الصادرات وانخفاض الايرادات العامة وخاصة الضرائب والجمارك وعائدات تصير النفط بالإضافة .

محدودية الدعم والمساعدات الخارجية لمواجهة الازمات الانسانية والاقتصادية المتفاقمة والتدهور المتسارع في توفير الخدمات الأساسية.

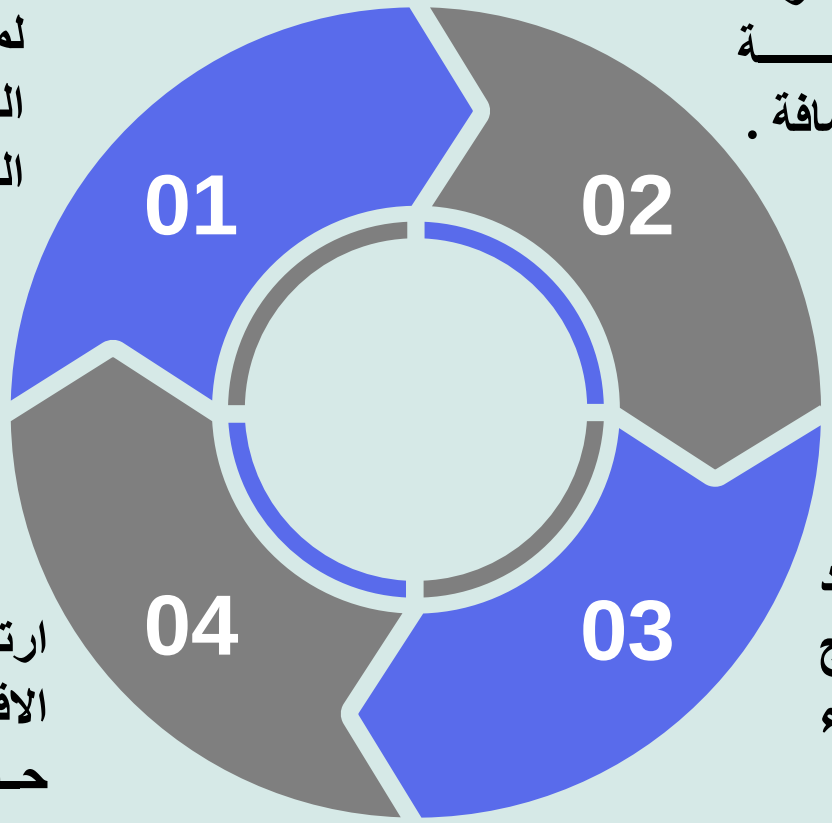

انخفاض تحويلات المغتربين نتيجة ازمة كوفيد 19 والازمات الاخرى وخروج الاستثمار المحلي والخارجي وتراكم اعباء الديون الخارجية والمحلية.

ارتفاع حجم المديونية الخارجية وتراكم الاقساط المستحقة وخدمة الدين حيث بلغت حوالي 600 مليون دولار للصندوق العربي وحوالي 81 مليون دولار للبنك الاسلامي وحوالي 35 مليون دولار للإيفاد...الخ

الجهود لتسريع تحقيق الهدف

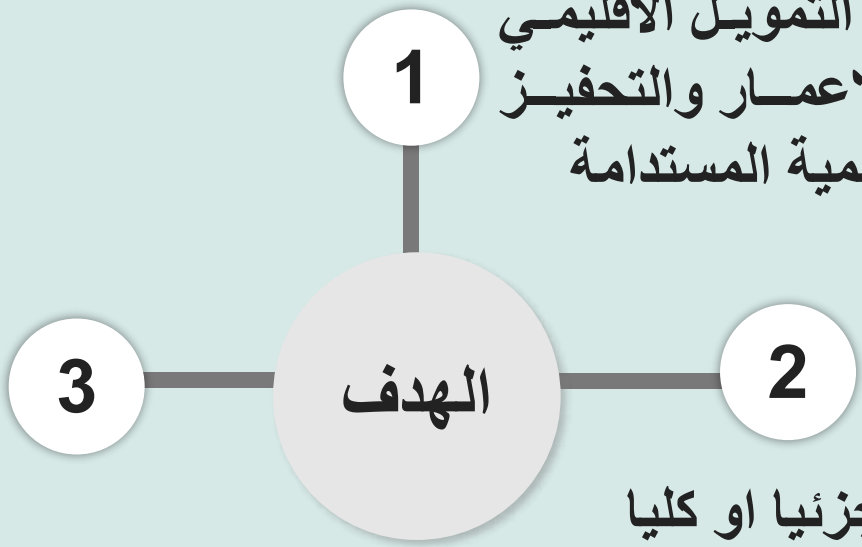

ستعمل الحكومة اليمنية ممثلة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي على حشد التمويل الاقليمي والدولي لتمويل برنامج الاعمار والتحفيز الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة

التفاوض مع الدائنين لإعفاء اليمن جزئيا او كليا وتخفيض اسعار الفائدة واعادة جدولة الديون على مدى زمني يتناسب مع الموارد المتاحة.

تطوير الشراكات مع شركاء اليمن المحليين من خلال تفعيل دور القطاع الخاص في اعادة الاعمار وخلق فرص عمل وزيادة الانتاج والشراكة مع الحكومة في تنفيذ المشاريع وخاصة في مجال البنية التحتية وقطاع الطاقة البديلة

الاحتياجات التمويلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

- ليس هناك تقييم نهائي لتكلفة الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية نتيجة الحرب والصراع
- كما لم يكن هناك احتساب للإحتياجات التمويلية للوصول إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، يمكن الاسترشاد ببعض التقديرات الأولية ومنها :

- التقديرات المبكرة التي نشرها البنك الدولي في عام 2017 أشارت إلى أن متطلبات إعادة الإعمار في اليمن تصل الى 88 مليار دولار خلال السنوات الخمس القادمة بما فيها حوالي 30 مليار دولار لإعادة اعمار المرافق التي تضررت من الحرب.
- تشير التقديرات عن أثر الحرب على التنمية التي أعدت من قبل ال UNDP إلى ان الخسارة الاجمالية للحرب منذ عام 2015 تصل إلى 126 مليار دولار في الناتج المحلي الاجمالي، واذا استمرت الحرب إلى عام 2022 فان الخسارة الكلية يمكن ان تصل إلى حوالي 181 مليار دولار، وقد تصل إلى 657 مليار دولار اذا استمرت الحرب إلى عام 2030 .
- ونظـراً لمحدودية الموارد المحلية فان تمويل برامج إعادة الاعمار والمضي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة يعتمد بشكل رئيسي على التمويل من مجتمع المانحين لتحسين فرص تحقيق التنمية المستدامة وكسر حلقة الفقر الممتدة عبر الأجيال وتصل الاحتياجات التمويلية الى أكثر من 200 مليار دولار.

الرسائل الرئيسة للتقرير الوطني

اليمن مصمّم على استعادة مسار التنمية واللحاق بالركب ؛ ودعم المجتمع الدولي مطلوب

يقتضي التقدّم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة واللحاق بالرك وضع وتنفيذ استراتيجية متكاملة للتعافي وإعادة الإعمار ، فيما يلي ابرز تلك الرسائل :

1. دعم جهود الامم المتحدة والمجتمع الدولي في التوصل الى اتفاق سلام شامل ومستدام في اليمن وفق مخرجات الحوار الوطني واتفاق الرياض والمبادرة الخليجية وقرارات الشرعية الدولية يضمن انهاء الانقلاب واستعادة مؤسسات الدولة وتعزيز الشفافية والمساءلة وسيادة القانون .
2. حشد التمويل من المجتمع الإقليمي والدولي لإعادة الإعمار وتحقيق أهداف التنمية المستدامة والانتقال من التدخلات الإنسانية إلى التدخلات التنموية ذات الأثر المستدام وبما يضمن بناء المنعة والصمود لدرء المخاطر والأزمات.
3. استئناف انتاج وتصدير النفط والغاز وتعظيم الاستفادة منه في تنمية القطاعات الحقيقية واستدامة المالية العامة بالتزامن مع الاستثمار في الطاقة المتجددة والنظيفة
4. تبني برامج وسياسات مكافحة الفقر والجوع وسوء التغذية من خلال تنمية المشاريع الصغيرة والاصغر وخلق فرص عمل للنساء والشباب وتوسيع الحماية الاجتماعية وتنمية القطاع الزراعي والسمكي وتعزيز الوصول إلى الخدمات الأساسية والاستفادة من التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي والاخضر والحد من اوجه عدم المساواه.

الرسائل الرئيسة للتقرير الوطني – تابع

اليمن مصمّم على استعادة مسار التنمية واللحاق بالركب ؛ ودعم المجتمع الدولي مطلوب

5. معالجة المديونية الخارجية من خلال مقايضة الديون بالعمل المناخي والتفاوض مع الدول الدائنة والمؤسسات المالية الاقليمة والدولية لاعفاء اليمن جزئياً او كلياً من الديون والفوائد وتحويل القروض القصيرة الاجل إلى قروض طويلة الاجل باسعار فائدة مخفضة والحصول على تمويلات ميسرة.

6. تبني اجراءات وسياسات فعالة للحفاظ على الموارد الطبيعية وتعظيم الاستفادة منها على نحو مستدام وتقليل الاثار السلبية الناتجة عن التغير المناخي وخاصة في مجال المياه والزراعة وسبل المعيشة والاقتصاد الاخضر وتنمية الثروة البحرية وحمايتها من الإصطياد الجائر.

7. بناء القدرات المؤسسية على المستوى المركزي والمحلي وحوكمتها والاستثمار في البنية التحتية الرقمية الملائمة للمؤسسات الحكومية والقطاع العام .

8. تنويع الفرص الاقتصادية من خلال استحداث تدابير التكيف مع تغير المناخ في القطاعات الواعدة، بما في ذلك الزراعة ومصايد الأسماك، وإدارة وحوكمة الموارد المائية، وتعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة وسلاسل القيمة في القطاعات المحتملة.

9. تحسين جودة الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك المياه والصحة والتعليم. وزيادة الاستثمار في رأس المال البشري

10. تيسير التحول التكنولوجي والرقمنة من خلال تحسين الاتصال بالإنترنت والوصول إلى المعلومات.

11. ناء شراكة واسعة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني وتعزيز دور القطاع الخاص في تمويل التنمية وإعادة الاعمار.

12. تعزيز القدرات الاحصائية لرصد التقدم المحرز في تحقيق اهداف التنمية المستدامة

شكرا على حسن الاستماع